

PROVISIONAL

A/45/PV.11
17 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: الرئيس
(موزامبيق)	السيد أفونسو	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	: ثم
	(الرئيس)	
(قبرص)	السيد مافروماتيس	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- خطاب السيد سيزار غافيريا ، رئيس جمهورية كولومبيا

- خطاب السيد سام نوجوما ، رئيس جمهورية ناميبيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة :

السيد عبد الله (عمان)

- خطاب السيد خان سايس ، رئيس وزراء مملكة النرويج

ألقى كلمة كل من :

السيد ساماراس (اليونان)

السيد مايتشا (جزر القمر)

السيد مالميركا بيولي (كوبا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠خطاب السيد سيزار غافيريا ، رئيس جمهورية كولومبياالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب

رئيس جمهورية كولومبيا ، فخامة السيد سيزار غافيريا .

امطّح السيد سيزار غافيريا ، رئيس جمهورية كولومبيا إلى قاعة الجمعيةالعامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامةأن أرحّب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا فخامة الدكتور سيزار غافيريا
وآدعوه إلى مخاطبة الجمعية .الرئيس غافيريا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم بلد دلد علىتصميمه على مقاومة أجبن وأبشع شكل من أشكال العنف ، أود في البداية أن أوجه نداء
خاصا إلى جميع البلدان الممثلة هنا . إنني أناشدكم جميعا القيام بمسعى أخير ،
مسعى يهدف إلى التوصل إلى صيغة جديدة وإلى تسخير جميع سبل المنطق والعقل ، لإحلال
السلام في الخليج الفارسي . لا بد لنا أن نسعى إلى إنقاذ الآلاف من خطر الموت
والخراب . وفي النهاية ، إذا انتصرت الحماقة وأصبح استخدام القوة ضرورة ، فليكن
واضحا أن ذلك سيكون مرده تعنت من يلجأون إلى القوة وليس الافتقار إلى الإرادة أو
كرم الاخلاق من جانب الذين يؤمنون حقا بأن النصر الوحيد المجدي هو انتصار الحياة
والسلم .أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهنّتي القلبية لانتخابكم رئيسا للجمعية
العامة . إن بلدكم رغم صغره يلعب دائما دورا رئيسيا في هذه المؤسسة . أود أيضا أن
أعرب عن امتناني للسيد غاربا على العمل الرائع الذي أداه خلال الدورة الماضية .
كما أود أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ابن أميركا
اللاتينية الموقر ، على قيادته الرائعة لهذه المؤسسة .وتشترك كولومبيا في تحية لختنشتاين واليمن الجديدة اللتين تجلسان لأول مرة
في هذه الجمعية بوصفهما بلدين يتمتعان بعضوية كاملة .

وفي كل مرة يتكلم فيها رئيس لدولة كولومبيا أمام الجمعية العامة يبدأ بتلاوة قائمة طويلة بأسماء كبار المسؤولين - القادة الشبان والقضاة والجنود ورجال الشرطة - الذين يُقتلون على أيدي تجار المخدرات . ثم يتبع هذه القائمة نداء يناشد جميع الدول القيام بعمل متضافر للوقوف مع كولومبيا ضد ويلات المخدرات . لقد وجهنا ذلك النداء لأن كولومبيا تتكبد ثمنا باهظا في هذا الكفاح . وقد زادت قائمة الاسماء هذه زيادة كبيرة منذ أن تكلم الرئيس فيرغيليو باركو أمام هذه الجمعية قبل أقل من سنة .

أما اليوم فلن أتلو القائمة . غير أنني أود أن أقول للعالم إن القائمة اليوم أطول وأكثر دموية من أي وقت مضى . ولا تزال الايام العسيرة جدا تنتظرنا . أثناء الحملة الانتخابية السابقة فقط اغتال اربعة المخدرات ثلاثة مرشحين للرئاسة ، من بينهم صديقي لويس كارلوس غالان المرشح الذي عملت معه مديرا للحملة الانتخابية . هذا ما حصل فيما يتعلق بقادتنا السياسيين . ومهما يكن عليه الامر فإن السكان المدنيين ، أي المواطنين الكولومبيين العاديين ، هم الذين يدفعون أبهظ الثمن .

إن إرهابيي المخدرات يضعون العشرات من السيارات المملوثة في شوارع مدننا . ففي اليوم الذي نحتفل فيه ببراءة بعيد الام في كولومبيا تفجرت سيارات ملأنة بالديناميت في الاسواق التجارية المزدهمة بالاطفال حيث فقد العديد منهم حياتهم . وتفجرت طائرة تجارية فوق بوغوتا بقنبلة ذات قوة تفجير شديدة وضعها إرهابيو المخدرات تحت أحد المقاعد . والبنية التي تضم إدارة قوى الامن دمرت عن بكرة أبيها بانفجار طن من الديناميت وضع داخل حافلة . لقد عرض الإرهابيون دفع مليوني بيسو ما يعادل تقريبا ٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، لقاء مقتل كل رجل شرطة . وقد قتل القتلة المأجورون ما يقرب من ٤٠٠ من رجال الشرطة . وهكذا فقد أدرك الكولومبيون أن حدادنا سيتكرر أكثر من حداد أي أمة أخرى .

إن مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عالمنا اليوم تشكّل حدثاً هاماً في حياة أي شخصية عامة . إذ أن مخاطبة شعوب العالم قاطبة فرصة فريدة ورائعة . اعتقد أن التزامي تجاه هذا الحضور وتجاه هذه المؤسسة يقتضي مني أن أقول شيئاً مفيداً وله معنى . ينبغي أن يكون شيئاً يزيد من تجارب الجمعية ، وهي منظمة طمّنها مؤسوها بجودة فريدة مستمدة من تجمع كل الشعوب وكل الثقافات وكل الأديان التي تضم الجنس البشري وتهديه .

ولعل من المفيد أن أتذكر الكلمات التي قالها وليم فوكسر قبل ٤٧ عاماً أمام الأكاديمية السويدية :

"ينبغي للمرء أن يعلم نفسه بأنه لا يوجد شيء أكثر خزيًا من أن يكون خائفاً ."

إن كولومبيا ليست بلداً قوياً ، وليست بلداً شريفاً . غير أن شروتنا وقوتنا تنبعان من تمسكنا بالحفاظ على مُثلنا الديمقراطية ومن تعلقنا بميثاق الأمم المتحدة . إن قوتنا الحقيقية تنبع من إيماننا بتلك القيم الأساسية وتمسكنا الشديد بها .

إن ما نشعر به من تفاؤل إزاء تقدم الديمقراطية والحرية ، وهو تقدم يتعذر اجتنابه ، لا ينبغي أن يعمينا عن رؤية العقبات التي تقف أمام استقرار العالم . مع انخفاض النزاع بين الشرق والغرب ، وهو نزاع ظل يحوم فوق رؤوسنا أكثر من ٤٠ عاماً مثل شبح الحرب ، أصبح من الواضح أن السلم لا يتوقف على تحاشي فناء البشرية بالأسلحة النووية . فالصراعات والتهديدات التي تستبد بالمجتمع العالمي اليوم هي من نوع مختلف ، نوع لا يقل خطورة عن سباق التسلح المتمثل في العداوة المفرطة بين الدولتين العظميين .

وكما ذكر الأمين العام في تقريره :

"إن ميثاق الأمم المتحدة ينظم العلاقات فيما بين الدول . والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتصل بالعلاقات بين الدولة والفرد . ولقد حان الوقت لوضع عهد لتنظيم العلاقات بين الجنس البشري والطبيعة" . (A/45/1 ، ص ٢٩)

إن كولومبيا لديها إحدى أعرض القواعد البيولوجية في العالم . إذ تتمتع بلادنا بخشوة فريدة من حيث توفر أنواع مختلفة من النباتات والحيوانات . ونعتقد أن ذلك التراث تراثنا وأنه ملك للبشرية جمعاء أيضا . لذلك فإننا نقوم في أورينغيا والامازون بحماية منطقة أكبر في الحجم من بريطانيا العظمى . بيد أن مسؤولية الحفاظ على البيئة وتكلفتها لا ينبغي أن تقع فقط على عاتق البلدان النامية التي لا تزال تنعم بالغابات الواسعة والأراضي البكر . فلا يجوز للبلدان المصنعة التي دمّرت الموارد الطبيعية ولا تزال تستغلها في إطار من التنمية مطلقة العنان أن تسعى إلى التخلص من مسؤولياتها . إن العالم الصناعي مدين للبشرية بدين إيكولوجي . ويلوح في الأفق تهديد خطير بوقوع كارثة إيكولوجية في العالم النامي ، وهو تهديد تغرضه البلدان المسؤولة بمورة رئيسية عن تدهور البيئة العالمية . وإذا لم نعمل بسرعة على إيجاد آلية أكثر فعالية في الإطار المتعدد الأطراف ، ستصبح مسألة البيئة مصدرا جديدا للصراع بين الشمال والجنوب .

لذلك ستشارك كولومبيا اشتراكا نشطا في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ .
 ثمة تهديدات أخرى موجهة للسلم والاستقرار وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ،
 وأقصد سباق التسلح التقليدي والاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد أكدت كولومبيا
 مرارا على الموضوع الأخير نظرا لخبرتنا الشخصية عما يسببه من إراقة للدماء . ونأمل
 أن تعتمد الجمعية العامة في العام القادم توصيات فريق الخبراء المنشأ بناء على
 طلب بلدي ، والذي يعمل حاليا بشأن هذا الموضوع .

كذلك لا يمح لنا أن نتجاهل مفزى مداولات جولة أوروغواي المنبثقة عن الاتفاق
 العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) .

وفي حين نأمل أن تقرّ البلدان النامية بتحريير الخدمات التجارية والاتصالات
 السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا المتطورة ، نجد أن التقدم المحرز في مجال الفتح
 الحقيقي لأسواق المنتجات الزراعية في البلدان الصناعية هزيل وغير ذي شأن . إن هذا
 الاختلال قد يعرّض للخطر استمرار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .
 وإنني على يقين من أننا بتوقيعنا على الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة
 العالمي من أجل الطفل الذي سيلتقي فيه عدد كبير جدا من رؤساء العالم ، سنعطى زخما
 كبيرا للعمل الجاري من أجل الاطفال والشباب في جميع أنحاء العالم . ويرافقني هنا
 طفلي البالغ من العمر ٩ سنوات حتى يكون شاهدا على الجهود التي تبذلها الحكومات
 والرؤساء .

إن الصراع في الخليج الفارسي يشكل أكبر تهديد للسلم العالمي في الآونة
 الأخيرة . ولكن من قبيل المفارقة أنه يتيح لنا الفرصة لزيادة تعزيز الانفراج في
 جميع أنحاء العالم . فإذا ما استطاع العالم أن يتحد في مواجهة كل أعمال العدوان
 وانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان ، من جانب أية دولة معتدية ، عندئذ سنقيم
 سابقة للتعاون الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار .

إن علاقاتنا مع مجتمع الدول تهتدي دائما بالمبادئ التي تضمن التعايش المتحضر بين الشعوب . إن الدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها والمساواة القانونية بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات واحترام التعددية ورفض استخدام القوة وقبل كل شيء عدم التدخل وتقرير مصير الشعوب هي المبادئ الهادية لسياساتنا الدولية . وهي تنيط بنا ولاية نشطة تحدد ، باعتبار ذلك تعبيرا واضحا عن قناعاتنا ، إجراءاتنا في مجلس الأمن وفي المنظمات المتعددة الاطراف .

إننا لا نرى أن من الممكن بناء السلم دون التعددية ودون التسامح مع أفكار الآخرين . هذا هو ما نؤمن به في كولومبيا ، ولهذا السبب فإن السيد انطونيو نابارو وولف يعمل الآن في مجلس وزرائنا ، في حين كان منذ قرابة ستة أشهر يحمل السلاح ويحارب بوصفه عضوا في فريق المفاويز إم - ١٩ . وهو شأن المئات من المفاويز السابقين في فريق المتمردين المسلّح الآن ، وجد في كولومبيا مناخا يمكنه فيه أن يترك الكفاح المسلح دون أن ينبذ مثله العليا في التفسير الاجتماعي ، إن جدية التزامه تستحق دعما انتخابيا قويا .

وأود أن أذكر أن العنف دق في الآونة الأخيرة باب كل مواطن كولومبي وأثقل كاهل الأمة . إن المنادين بالعنف لم يدركوا أن بلدنا سيهدد أمام الظروف العصيبة ، وأن الحياة والامل سيرتفعان على الموت والمعاناة . لقد رد الكولومبيون على الرصاص والقنابل بالإدلاء بأصواتهم . لقد ذهبوا إلى الانتخابات وصوتوا على نحو ساحق لصالح بلد ديمقراطي سلمي .

إن الاتجار بالمخدرات تهديد للسلم قد لا يكون محسوسا بنفس القدر مثل التهديد الذي تمثله الديابات والطائرات المقاتلة ، لكنه تهديد حقيقي لا يقل عنه تدميرا . ولقد أصبح أحد أسوأ أعداء التماسك الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي . وعاجلا أو آجلا سنقضي تماما على الاتجار بالمخدرات ، ولكن إذا لم تقدم بقية المجتمع الدولي تفضيات مماثلة لتفضيات كولومبيا فإن البشرية لن تتحرر من قبضتها الحديدية .

إن جزءا كبيرا من بلايين الدولارات التي يدفعها المستهلكون للمخدرات إلى تجار المخدرات ينتهي بها الأمر إلى أيدي إرهابيي المخدرات الذين ينتهكون حق الحياة ويهددون مؤسساتنا . لكننا تعلمنا ألا نهادن الإرهاب المنظم . إن الاتجار بالمخدرات هو المسؤول الأول عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي ينشط فيها المتجسرون بالمخدرات .

لقد تمكن المجتمع العالمي من تنشيط التعاون العالمي تصديا للحرب المحتملة ودفاعا عن القانون الدولي . لقد عبأنا في أقل من شهر قوة حربية هائلة من طرف من أطراف العالم إلى طرف آخر ، وإذا كان بإمكاننا أن نفعل ذلك فإنني مقتنع بأننا بمقدورنا أيضا أن نحقق نتائج مرضية في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات .

لا توجد دولة كافحت الاتجار بالمخدرات والتنظيمات القائمة عليها أكثر من كولومبيا . ولا توجد دولة حققت النتائج التي حققتها كولومبيا . وفي هذا الكفاح الطويل وجهنا ضربات قوية ضد المتجرين بالمخدرات وهيكلهم الإرهابي .

إن نسبة عالية جدا من جميع كميات الكوكايين المستولى عليها والمتلفة في العالم هي نتاج عمل السلطات الكولومبية . ويتجلى هذا في الزيادة الكبيرة في أسعار المخدرات في شوارع هذه المدينة وكذلك في الأحياء المتاخمة لواشنطن العاصمة . وفي الطرف الآخر من السلسلة ، انهارت أسعار أوراق الكوكا إلى أقل من كلفة الإنتاج .

وما دام الطلب لم ينخفض في العالم المتقدم النمو ، فسنبني المزيد من المختبرات ويزداد المتجرون بالمخدرات شراء بغض النظر عن جنسيتهم . لكن مما يبعث على الاطمئنان وجود بعض المؤشرات المشجعة . والتدابير التي اتخذها الرئيس جورج بوش ضد استخدام المخدرات في الولايات المتحدة بدأت نتائجها تظهر في مستويات الدخل المتوسط .

ولهذا السبب أخذ الاتجار بالمخدرات يتحول تبعا لقوى السوق إلى بلدان ومناطق أخرى مثل أوروبا وجزء من آسيا ، ولا نريد حتى مجرد التفكير فيما عساه أن يحدث في كولومبيا أو في البلدان ذات الدخول المرتفعة مثل اليابان والدول الأوروبية إذا وصل الطلب على المخدرات فيها إلى مستوى الطلب في الولايات المتحدة .

إن أمامنا فرصة عظيمة . وإذا ما اغتنمنا الانخفاض الحالي في أسعار ورق الكوكا من أجل تطوير محاصيل بديلة ، وإذا ما عمل المجتمع العالمي بسرعة واتخذ تدابير صارمة لكسر الحلقات الأخرى من السلسلة مثل غسل الدولارات والاتجار بالسلائف الكيميائية والأسلحة والاستهلاك المتزايد ، قد يكون بإمكاننا أن نقترّب من اعتماد سياسة قادرة على وضع نهاية لهذه الظاهرة .

وكولومبيا تشجع بنشاط المبادرات التي تسعى إلى إيجاد عمل دولي متضافر ضد غسل الدولارات والاتجار بالسلائف الكيميائية الخطيرة المستخدمة في تجهيز الكوكايين . ونؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة هذه المسائل الهامة في مكافحة المخدرات .

بيد أن الحرب ضد المخدرات لا يمكن أن تكون مسؤولية بلد بمفرده أو حتى مجموعة صغيرة من البلدان . إن الاتجار بالمخدرات تغذيه شبكة من الأنشطة التي تتغلغل في كل بقاع الكوكب وتشمل ، بشكل أو بآخر ، كل دول العالم تقريبا .

لا منجاة لأحد من هذا التهديد . فقبل أن نهزم هذا العدو في جميع ربوع العالم دون استثناء ، لا يمكن لأحد أن يطمئن إلى أن أبنائه وبناته بمنجى من الرذيلة والعنف الذي تولده المخدرات .

وترى كولومبيا أن من الأهمية بمكان إنشاء سلطة قضائية عقابية دولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات . ولهذا السبب ننظر باهتمام بالغ إلى المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة في اللجنة القانونية الدولية .

إن الاتجار بالمخدرات ، بالتالي ، نشاط يقتضي حولا متعددة الأطراف . ولا يكفي أن تكون الولايات المتحدة وبيرو وبوليفيا وكولومبيا - الدول الموقعة على إعلان قرطاجنة - عازمة في استعدادها للتصدي للمشكلة . فتوخيا للفعالية لا بد من اشتراك جميع البلدان . والأمم المتحدة هي أفضل مؤسسة للقيام بهذه المهمة . ولهذا السبب ، نؤيد الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة حاليا لتقييم العمل الذي تقوم به أجهزتها في مجال المخدرات .

ومن الضروري أن نقيم سلطة واحدة داخل الأمم المتحدة لديها القدرة الكافية على مواجهة المشكلة . إننا نتوقع أن نطلع بدور قيادي في هذا المحفل ، ونحن نسعى إلى المشاركة الفعالة فيه ، بغض النظر عن الآلية المؤسسية التي اعتمدت مؤخرًا .

وفي ضوء الأزمة الأخيرة في الخليج الفارسي ، طلب الرئيس بوش مساعدة اقتصادية لتغطية تكاليف جهود الولايات المتحدة في هذا المجال وحصل عليها ، مما يسهم في ضمان فعالية قرارات الأمم المتحدة .

وإذ تقاتل كولومبيا عدوا أكثر خطورة على البشرية ، فقد تلقت كلمات كثيرة تعرب عن التضامن معها ولكن لم تقترب بتدابير دعم حقيقية إلا في القليل من الحالات . وفيما أبدت الدول دعمها الاقتصادي للولايات المتحدة ، فإن كولومبيا ، التي تقع على الجانب الآخر من العالم ، والتي تقاتل عدو البشرية الآخر وتعاني من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية ، لم تتلق في الحقيقة أي تعويض على الإطلاق .

لقد حان الوقت لتحويل المبادرات المعلن عنها مرارا إلى أعمال ملموسة . ونحن بانتظار المجموعة الاقتصادية الأوروبية لكي تترجم عروضها إلى أعمال ملموسة بغية مساعدة كولومبيا ودول الانديز الأخرى . لقد طال انتظارنا لاعتماد نظام الأفضليات التجارية للبلدان التي وقّعت إعلان قرطاجنة ، المسمى أيضا بمبادرة دول الإنديز ، وموافقة كونغرس الولايات المتحدة عليه بسرعة . ونأمل أيضا أن تأتي مبادرات أخرى تشمل بهذه المنطقة من اليابان وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وفي إطار "المبادرة من أجل أمريكا" ، نتطلع إلى إجراء مفاوضات خاصة وسريعة مع البلدان التي تضررت أكثر ما يكون بسبب موقفها المارم من الاتجار بالمخدرات . إن قواتنا العسكرية وقضاتنا ورجال شرطتنا يعرفون كيف يؤدون واجبهم جيدا ، لكن المساعدات التي تلقوها ضئيلة جدا . نحن ممتنون لهذه المساعدات بيد أننا نصر على أن شمة حاجة إلى التضامن مع الشعب الكولومبي الذي يتحمل العبء الأكبر لهذا النضال .

يا أصدقاءنا في الأمم المتحدة ، دعونا نفكر للحظة في الدور الذي تؤديه المبادئ في أحداث العالم . في الخليج الفارسي نجد مبدأ عدم الاعتداء وقد وُجد مختلف بلدان العالم وعزز سلطة مجلس الأمن بصفته هيئة تهدف إلى فرض القانون الدولي .

وفي أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، حيث واجهت الديمقراطيات الفتية الاضطهاد في السابق ، نجد الحرية والديمقراطية وقد اينعتا وأصبحتا ثورة ذات مغزى تاريخي عظيم .

وفي جنوب افريقيا نجد محادثات نيلسون مانديلا ، الذي أفرج عنه مؤخرا ، مع الحكومة وقد أوجدت بارقة أمل في أن يسود مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن العرق .

وفي شيلي ، قال ملايين المواطنين لا للدكتاتورية ، واختاروا ديمقراطية قائمة على التمثيل بدلا منها .

وفي نيكاراغوا ، نجد النظام السانديني وقد وفى بوعوده الانتخابية . وفي طول أمريكا اللاتينية وعرضها ، تطبق مبادئ الديمقراطية بعزم وقوة جديدين .

وفي كولومبيا يؤمن الشعب بالمستقبل ، وقد جعل من التفاؤل سببا آخر لمواصلة الكفاح من أجل السلم . إننا البلد الذي سجل في أمريكا اللاتينية أعلى معدل نمو إبان العقد الماضي ، ونحن ماضون في تحقيق النمو . ومبادئ الديمقراطية ، وتسامحنا ، وإيماننا بحرية واحترام آراء الآخرين لا تزال تقوى رغم هجمات دوائر العنف .

إننا نتكلم عن انجازات كبيرة كانت منذ سنوات قليلة غير ممكنة التحقيق . فالأوقات التي نعيشها الآن تتسم بأحداث مشيرة حيث تتبرعم في كل مكان قيادة جديدة تقوم على أساس المبادئ المستقرة .

وفي هذا الإطار العظيم ، وتحت رعاية هذه الجمعية ، شمة مسؤولية للحفاظ على هذه الزهرة حية والاعتناء بجذورها الضعيفة وحمايتها مهما كان الثمن . وإعرابا عن تقدير شعبي ، أنقل إلى الجمعية تأكيده على مبدأ طموح ومطمئن هو أن "الشجاعة لتؤتي ثمارها" . فالكولومبيون عازمون على الدفاع عن حقهم في العيش بعيدا عن الخوف . ولن يتخلى الكولومبيون أبدا عن مبادئهم الأساسية وسيواصلون الدفاع عن أقدس قيمهم في مواجهة العنف بغض النظر عما إذا كانوا وحدهم أم لا في العالم . لقد تعلمت من قول فلاح من بلادي ، "إن أجمل الأزهار في الحديقة قد تتلف ، لكن ما من شيء يمكنه أن يوقف مجيء الربيع" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية

العام ، أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على الخطاب الذي ألقاه للتو .

اصطحب السيد سيزار غافيريا ، رئيس جمهورية كولومبيا ، إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

خطاب فخامة السيد سام نوجوما ، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان الى خطاب

رئيس جمهورية ناميبيا .

امطّح السيد سام نوجوما ، رئيس جمهورية ناميبيا ، الى داخل قاعة الجمعية

العامّة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامّة

يشرفني أن أرحب برئيس جمهورية ناميبيا ، سعادة السيد سام نوجوما ، في الامم المتحدة ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامّة .

الرئيس نوجوما (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري

البالغ أن أخطب الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامّة . في مستهل بياني ، اسمحوا لي أن أتقدم بأخلص التهاني لكم سيدي الرئيس على انتخابكم بالاجماع ، وأتمنى لكم كل الخير في الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام المناطة بكم . إن ما لكم من خبرة واسعة ومهارة دبلوماسية يجعلنا نشعر بالاطمئنان على أن أعمال الجمعية في أيدي أمينة .

وأود أن أعرب عن سعادي الشخصية وشعوري بالفخر لسلفكم ، الجنرال جوزيف غاربا ، للكفاية والحكمة التي وجّه بها دفّة أعمال الدورة الرابعة والأربعون نحو نهاية ناجحة . فهو يستأهل بحق الثناء من افريقيا والعالم قاطبة على المهمة التي قام بها خير قيام .

لقد تدعمت أسرة الامم المتحدة مؤخراً بعضو جديد ، هي امارّة لختنشتاين ، التي ترحب حكومتها بعضويتها ترحيباً حاراً . واسمحوا لي أن أقول انني كنت متشوقاً إلى مخاطبة الجمعية كرئيس أحدث دولة عضو في الامم المتحدة . لكن امارّة لختنشتاين غلبتنا في هذا المضمار . ومن ثم ، باعتبار ناميبيا ثاني دولة فتية ، يشرفنا كثيراً أن نرحب بلختنشتاين ونعرب عن ثقتنا بأنها ستثري أفكارنا جميعاً .

يحظى عام ١٩٩٠ بمعنى خاص عند شعب ناميبيا . فهو عام استقلال جمهورية ناميبيا ، بل هو عام غاية في الاهمية لبلدنا وشعبنا وبالنسبة للأمم المتحدة أيضا . لقد استمرت مسألة ناميبيا تشكل موضوع الساعة على جدول أعمال الجمعية العامة لعقود من الزمن ، مثلما كانت المادة الاساسية للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وكثير من المؤتمرات الدولية .

وكانت الرغبة الغامرة لنيل الحرية تتأجج في نفوس الشعب الناميبي لتحرير أنفسهم من نير الفصل العنصري والاستعمار . وقد أدى ذلك إلى أن يضحى عشرات الآلاف من خيرة شبابنا من النساء والرجال بأرواحهم في سبيل نيل الحرية لوطنهم . وتعرض الكثيرون للسجن والتعذيب والاصابة والتشوية في هذه العملية .

لقد انتهى الآن ذلك الفصل الحزين وبدأنا فصلا جديدا من تاريخنا . ونحن الآن نتمدى لعملية بناء الوطن لكي ندعم حريتنا التي نلناها بشق الانفس ، ولكي نفتح السبيل نحو مستقبل مشرق لجميع الناميبيين . لقد عقدنا العزم على مجابهة التحديات في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتعليم والرعاية الصحية وايجاد فرص العمل وتنمية الموارد البشرية .

ونحن الآن ، إذ يملؤنا الامل والتفاؤل والتصميم ، نكرس أنفسنا للمهمة الصعبة المتمثلة في البناء الاجتماعي والاقتصادي وتنمية بلدنا من أجل منفعة الشعب بأسره . وفي هذا المسمى عقدنا العزم على بناء الاستقرار والسلام لدولتنا على الاسس الصلبة لديمقراطيتنا الفتية وعلى سلطة القانون المنصوص عليها في دستورنا .

وندرك ادراكا عميقا أن هذه المهمة الصعبة تحتاج عملا شاقا وحكمة سياسية . إلا أننا مصممون على السير قدما مستلهمين وحدة شعبنا والحاجة لتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع . وفي غضون الفترة الوجيزة التي انقضت منذ حصولنا على استقلالنا ، تمكنا من حفظ السلم داخل حدودنا ، وخلق الثقة لدى جميع الناميبيين في المستقبل ، ووضعنا برنامجا للإعمار الوطني . وقد تمكنا من إنجاز كل هذا على الرغم من الماضي القريب لناميبيا الذي اتسم بالصراع العنصري والحرب .

وديمقراطيتنا الفتية ونظامنا المتعدد الأحزاب يواصلان السير قدما بإطراد ويوفران لشعبنا الامل في أن عقبات الماضي السياسية قد ولت إلى غير رجعة . وإنه لمن دواعي اعتزازي أن أخبر هذه الهيئة بأن وفدنا مؤلف من أعضاء يمثلون معظم الأحزاب السياسية في برلماننا .

ونحن في ناميبيا أنعم الله علينا بمناخ لطيف للغاية ، وببلد فسيح قليل السكان ومناظر فريدة من نوعها . لدينا جنة بيئية نحن ملزمون بموجب دستورنا بالحفاظ عليها وتقويمها . والعديدون منكم هنا ومن مسؤولي ومواطني بلدانكم ، الذين زاروا ناميبيا خلال العام الماضي ، يمكنهم أن يشهدوا على هذا ، وقد فعل العديدون ذلك في الواقع بعودتهم كسياح للتمتع بكل ما يوفره بلدنا .

لقد انشروا صدورنا لأن المجتمع الدولي منح حكومتنا صوت ثقة قويا للجهود التي نضطلع بها لتعزيز حقوق الانسان الاساسية لشعبنا ، وللاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية العملية التي ننتهجها . والنضال الذي ابتدأناه ، ونحن مصممون على كسبه ، يتمثل في الإعمار الوطني والتنمية الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، فإننا على ثقة بسلامة الخطط التي وضعناها لتهيئة مناخ يؤدي إلى الاستثمار الأجنبي ويحفز انتعاش اقتصادنا .

وفي هذه اللحظة ، تدرس الشركات الأجنبية بجدية الفرص الحالية والمحتملة للتعامل معا . وقد وقّعنا بالفعل اتفاقات مع عدد من المؤسسات الأجنبية والدولية بهدف تعزيز الاستثمار الخاص . وعقب مؤتمر اعلان التبرعات من جانب الدول المانحة الناجح الذي انعقد هنا في نيويورك في وقت سابق من هذا العام ، تخطط حكومتي لعقد مؤتمر لمستثمري القطاع الخاص ليتسنى لمستثمري القطاع الخاص المحليين والاجانب أن يتعرفوا على جهودنا الإنمائية وعلى استكشاف امكانيات إنشاء مشاريع مشتركة .

نظرا لان حكومتي تدرك تكافل الاقتصادات الإقليمية ، انضمت إلى مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي فورا بعد الاستقلال . واستهدفنا من وراء عملنا هذا أن نساهم في تقوية اقتصادات الإقليم من خلال النهوض بالتجارة والاتصالات والتعاون فيما بين أنفسنا بغية تقوية الشبكة الصناعية في الإقليم .

وناميبيا ، شأنها شأن البلدان الآسيوية والافريقية وبلدان حوض الكاريبي النامية ، تسعى إلى الانضمام إلى عضوية اتفاقية لومي بأمل أن نضمن وصول منتجاتنا الزراعية ، لاسيما اللحم البقري العالي الجودة ، إلى الأسواق الأوروبية . إن مستوى تنمية بلدنا المتدني جدا واقتصاده المختل اختلالا كبيرا يجعلنا من أفقر البلدان في العالم . لهذا السبب ، فإننا نسعى أيضا إلى منحنا وضع أقل البلدان نموا . ويسرنا أن نلاحظ في هذا الصدد القرار الإيجابي الذي اتخذه مؤتمر أقل البلدان نموا الذي انعقد في باريس والذي أوصى فيه دورة الجمعية العامة الحالية بمنح ناميبيا هذا المركز . إنني على ثقة بأن بوسع حكومتي أن تعمل على مساعدة الدول الاعضاء في تأييد هذه التوصية .

نحن مدينون بشدة للأمم المتحدة على المساعدة البناءة التي قدمتها لناميبيا ولشعبها في وضع أسس سليمة لتحقيق رفاهية شعبنا . فهذا الجهد الجماعي الحقيقي لبلدان العالم يمثل انجازا عظيما . وهذا النصر مكن من تحقيق إحدى أهداف الأمم المتحدة الأساسية ، وهو على وجه التحديد حق تقرير المصير والاستقلال الوطني . باسم حكومتي وباسم شعبنا ، أود أن أعرب للأمين العام للأمم المتحدة عن شكري النابع من

القلب على معيه ، بمهارة وتسميم كبيرين ، إلى تنفيذ العهد الذي قطعه على نفسه عندما تولى هذا المنصب ملزما نفسه بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ٤٣٥ (١٩٧٨) في أسرع وقت ممكن .

أود أن أتقدم بشكرنا العميق إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي على العمل المتفاني الذي قاما به على مرّ السنين لتأييدا لنضال شعب ناميبيا العادل .

وفي هذا الصدد يطيب لي أن أشير على وجه خاص بالرجال والنساء الذين عملوا في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال تحت قيادة السيد اهتساري ممثل فنلندا ، الممثل الخاص للأمين العام ، ونائبه السفير جو لغوايلا ممثل بوتسوانا ، وان أشكرهم على التزامهم وتفانيهم في النجاح في تحقيق هذه المهمة التاريخية التي لم يسبق لها مثيل .

أود في هذا المنعطف أن أشيد بصفة خاصة بأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي حل أخيرا على مشاربهم في الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بهم الأمم المتحدة . فقد تمكنت الأمم المتحدة من أن تتحمل مسؤولياتها تجاه ناميبيا حتى يوم الاستقلال ويرجع هذا بصفة أساسية إلى ما تحلى به هذا المجلس من تفان وإنكار للذات . لقد كان المجلس حقا شريكا في الكفاح من أجل حرية ناميبيا واستقلالها .

إنني أناشد الجمعية العامة أن تكفل الانهاء الناجح لبرامج الدعم المتبقية لشعب ناميبيا بما في ذلك بصفة خاصة الانتقال السلس لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا . إنني أتذكر ما ورد في القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة بمناسبة حل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إن الأمين العام للأمم المتحدة ذاته سيكون الأمين على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ليضمن استكمال البرامج والأنشطة القائمة التي يجري تمويلها حاليا من موارد الأمم المتحدة .

في هذا الصدد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، اعترافا منها بالمسؤولية المباشرة والفريدة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في ناميبيا قبل الاستقلال ، أن يكفل استمرار دور الأمم المتحدة في إعادة بناء وتنمية دولة ناميبيا الجديدة المستقلة ، وذلك بتوفير الموارد الضرورية والموظفين اللازمين من الأمانة العامة وذلك لتنفيذ برامج المساعدة . وبالتالي فإنني أناشد الجمعية والمجتمع الدولي كله مؤازرة الدور الذي يقوم به الأمين العام في هذا الصدد بتوفير الموارد الكافية لالنتهاء الناجح لجميع تلك البرامج .

أود أن أؤكد مرة أخرى أمام هذه الهيئة الموقرة امتناننا الذي ليست له حدود لدول خط المواجهة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز على الدعم السياسي والمعنوي والمادي الذي قدمته في أحلك أيام الكفاح من أجل الاستقلال وأكثرها صعوبة . ونعرب بالمثل عن شكرنا لحكومات وشعوب العالم لتأييدها الواسع لقضيتنا العادلة والتي أدت جهودها الجماعية إلى جعل استقلال ناميبيا حقيقة واقعة .

أود بالنيابة عن حكومة وشعب ناميبيا أن أشكر تلك الأمم لإسهامها السياسي والمعنوي والتقني في التنفيذ الناجح لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن النية الحسنة التي عبر عنها تجاه بلدي وشعبي ظهرت مرة أخرى في سخاء كثير من الدول الاعضاء التي تعهدت في مؤتمر اعلان التبرعات الذي عقد في نيويورك في أوائل هذا العام بالمساعدة في تنمية ناميبيا . أود مرة أخرى بالنيابة عن حكومتي وشعبي أن أشكر تلك البلدان جميعها على ما قدمته من دعم برهنت عليه عمليا لجهودنا من أجل تحقيق النجاح لعملية استقلال ناميبيا .

إن قمة النجاح الناتجة عن الجهد التعاوني العالمي في ناميبيا تركت في نفوسنا شعورا بالامل العميق في العالم وفي مستقبله وفي الادوار الحاسمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في صيانة السلم وحل المنازعات . لقد برهنت الأمم المتحدة ، خلال التجربة الناميبية انه عندما تتوفر الارادة السياسية اللازمة ، ووحدة الهدف والتمهيم والتضامن الدوليين ، يسهل إيجاد حلول لأصعب المشكلات التي تواجه البشرية . يجب ألا نفرض الطرف عن هذا الدرس ونحن نبحث عن حلول للتحديات المتبقية في عصرنا .

وكما يتوقع من جار غيور ، فإنني يحدوني الامل بحرارة واخلاص أن يسترشد المجتمع الدولي أيضا بنفخ هذه الروح في إيجاد حل دائم لمشكلة نظام الفصل العنصري غير الانساني في جنوب افريقيا . إن التطورات الاخيرة مثل اطلاق سراح بعض السجناء السياسية بما في ذلك نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية ، وقرار المؤتمر الوطني الافريقي بوقف كفاح التحرير المسلح ، وببدء المحادثات بين حكومة جنوب افريقيا وممثلي المؤتمر الوطني الافريقي ، تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق التسوية السلمية لذلك الصراع .

بيد اننا لا يمكن أن نتجاهل أن الاعمدة الاساسية للغفل العنصري لا تزال باقية حتى الآن . كما لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن غالبية الشعب المقهور في جنوب افريقيا لا تزال محرومة من ممارسة حقها الديمقراطي في التصويت . وبالإضافة إلى ذلك فإن المحادثات التي تشير اليها وسائط الاعلام بكثرة لم تصل بعد إلى مرحلة المفاوضات العملية الجادة التي تستهدف التحول الديمقراطي المؤسسي غير العنصري في جنوب افريقيا . كذلك نشعر بأسى عميق لاحداث العنف الاخيرة التي أدت إلى فقد أرواح كثيرة وإلى تدمير الممتلكات . وإذا لم تتم السيطرة علي هذه الاحداث المؤسفة ، فمن المحتمل أن تفسد الجهود المبشرة بالخير التي تبذل حاليا لايجاد الحل السلمي .

وفي هذا الصدد تشاطر حكومتي المجتمع الدولي في دعوة جميع المشاركين في العملية إلى التحلي بضبط النفس وقمة الحذر . ونود أن نؤكد من جديد أن المسؤولية عن وقف أعمال العنف ووضع نهاية لها تقع في المقام الاول على حكومة الرئيس دي كليرك .

وبالنظر إلى الحالة السائدة في جنوب افريقيا ، تعتقد حكومتي اعتقادا قويا بأنه لابد من الالتزام بالمقررات والتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين وتنفيذها على الوجه الاكمل - بما فيها تلك المتصلة بالابقاء على الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا .

وعن مكان أقرب من ذاك إلى الوطن ، نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار المعاناة وإراقة الدماء في جمهورية أنغولا الشعبية . وتؤيد حكومتي تأييدا قويا مبادرات السلم التي استهلتها الحكومة الانغولية بغية التوصل إلى تسوية تفاوضية مع الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) . ولكن مما يؤسفنا بالغ الاسف أن يونيتا مازال يتلقى من مصادر خارجية معونات عسكرية ومالية ضخمة لا مبرر لها . مما يشكل ، في رأينا ، تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ومساسا بأهداف التسوية التفاوضية . فالآن وقد اتفق طرفا النزاع على السعي إلى إيجاد حل سياسي ينبغي لجميع الاطراف الخارجية الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أن تعرض تلك العملية للخطر ، ويجب عليها دعم وقف اطلاق النار كخطوة أولى صوب انهاء الصراع .

وتود حكومتي ، أيضا أن تفتنم هذه الفرصة لتثني على حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية لما أبدته من حكمة ، وشجاعة ونفاذ بصيرة ببدئها المفاوضات مع رينامو بغية تحقيق المصالحة وإقرار السلم الدائم في ذلك البلد الشقيق الذي مزقته الحرب .

وفيما يتعلق باستمرار الحرب الاهلية في ليبيريا ، تؤيد جمهورية ناميبيا ، شأنها شأن سائر القارة الافريقية ، ما يبذله أعضاء الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا من جهد لصيانة السلم . وتهيب حكومتي بالمجتمع الدولي أن يوفر لقوات الاتحاد ولضحايا تلك الحرب الاهلية التمساء ما يكفي من المساعدة الانسانية والمادية والتقنية .

ترجو حكومتي للأمين العام للأمم المتحدة التوفيق فيما يبذله من جهود لايجاد حل دائم للصراع في الصحراء الغربية ، كيما يتسنى للشعب الصحراوي ممارسة الحق في تقرير المصير على الوجه الاكمل .

أشارت أزمة الخليج موجة من الاستنكار والادانة على الصعيد الدولي . ولقد أدانت حكومة جمهورية ناميبيا أيضا ، عدوان العراق الفادر على الكويت واحتلاله غير المشروع لها . فهذا العمل انتهاك صارخ للمبادئ القائلة باحترام سيادة الدول الاخرى واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، ومن ثم يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

ولذا أيدت حكومتي تأييدا مطلقا جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذا العمل العدواني الذي لا مبرر له . وعلى ذلك ، فإننا ندعو العراق إلى سحب جميع قواته من الكويت دون إبطاء . ولا بد أن يتبع ذلك الانسحاب إعادة حكومة الكويت الشرعية .

فحتى وقت غير بعيد ، كانت ناميبيا تترجح تحت وطأة احتلال المعتدي الاجنبي ، ودعونا المجتمع الدولي إلى مساعدتنا ، ولقد تم لنا ذلك . ومن ثم ؛ فإننا نفهم جيدا طبيعة الوضع في الكويت . وفي رأينا ، إن الهدف الرئيسي في حالة الخليج ، لا بد أن يكون إنهاء العدوان والاحتلال وإقرار سيادة القانون من جديد . وتحقيقا لهذه الغاية ، نحث على استغلال كل السبل السلمية المتاحة . بيد اننا نشعر بقلق عميق إزاء حجم ما نشهده اليوم في الخليج من حشود عسكرية .

وفي هذا الصدد ، نخشى حكومتي ، بوجه خاص ، أن تحول تلك الأزمة الانتباه عن القضايا الاخرى الخطيرة والملحة في الشرق الأوسط وبخاصة قضية سعي الشعب الفلسطيني إلى نيل حقه الشرعي في تقرير المصير وإقامة دولة وهو الحق المتعين إعماله منذ زمن طويل . ونحن ندعو الحكومة الاسرائيلية إلى وضع حد لقمع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وبدء مفاوضات مع ممثليه الشرعيين ، أي منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالمثل ، نرجو حكومتي أن تشهد في القريب العاجل نجاح المبادرات الراهنة الرامية إلى ايجاد حل سلمي للصراع في كمبوديا ، وكذا نجاح المباحثات بشأن إعادة توحيد شطري كوريا .

لقد أصبحنا جميعا على بيئة من العواقب العظيمة التي يمكن أن تترتب على فشلنا في التصدي بجدية للتدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية الهدامة على الصعيد العالمي . فتدمير طبقة الاوزون يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على جميع أشكال الحياة على الارض . مما يعني أنه يجب على كافة البلدان - الغنية والفقيرة ، الصناعية والنامية - أن تتحد في جهد متضافر على مستوى العالم لانقاذ موئلنا العالمي . وتود حكومة جمهورية ناميبيا الاسهام في ذلك الجهد العالمي .

وتحقيقا لتلك الغاية تتحرى حكومتي إمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة خلال عام ١٩٩٣ في ناميبيا . إذ أننا نود تشجيع البحث في هذا المضمار لاستكشاف إمكانية استخدام تقنيات سليمة بيئيا في مجالي الصناعة التحويلية والتجهيزية ، ولصوغ تنميتنا بما يتماشى وصون بيئتنا على الصعيدين الوطن والعالمي .

يشهد العالم بعد غد أهم تجمع لرؤساء الدول والحكومات في هذا القرن ألا وهو مؤتمر القمة من أجل الأطفال . وجمهورية ناميبيا التي ربما تكون من البلدان القلائل التي تنص على حقوق الطفل في دساتيرها ، مما يجعل تلك الحقوق جزءا لا يتجزأ من تشريعاتها الأساسية ، تتطلع إلى القمة تحذوها آمال كبار .

وكما بينتُ في رسالتي إلى اجتماع القمة ، لن يكفي أن تضع الحكومات توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل . فبالنسبة لاطفال العالم ، العالم الذي يتركز انتباهه على هذا الحشد غير المسبوق من زعماء العالم يوم الأحد المقبل ، لن يكون لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، مغزى حقيقي إلا إذا اتفق رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في نيويورك على ضمان : ألا يموت طفل من مرض يمكن الوقاية منه ، وعلى الحكومات أن تناضل من أجل أن تصبح نسبة التحصين ضد الأمراض ١٠٠ في المائة ؛ وألا يعاني طفل من الأمية وبالتالي من البطالة ، وينبغي لذلك أن يصبح التعليم الابتدائي إلزامياً ؛ وألا ينام طفل يشكو من الجوع أو البرد ، وينبغي لذلك بذل كل ما يمكن من أجل توفير الغذاء الكافي والمأوى الملازم لجميع الأطفال ؛ وألا يفيب عن بالنا ، كحكومات ، أننا نتحمل المسؤولية والواجب بالانضمام لنسلم كوكب الأرض إلى الأجيال المقبلة في حالة أسوأ من الحالة التي استلمناه فيها .

ومن أجل صالح الأطفال ، علينا جميعاً أن نعمل بيد واحدة من أجل خلق جو من السلم والثقة المتبادلة والتفهم برؤية واضحة لهدفنا النهائي المنشود وهو تحقيق العدالة الاجتماعية لشعوبنا جميعاً ولا سيما لأطفالنا لأنهم مستقبلنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي ألقاه لتوّه .

امطّح رئيس جمهورية ناميبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

✕ السيد عبد الله (عمان) : يسعدني أن أقدم لكم باسم وفد بلادي التهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع هو تقدير لقدراتكم وخبراتكم الواسعة . وإن لدينا كل الثقة بأن دورة الجمعية هذه تحت رئاستكم ستعزز المكاسب التي تحققت في الدورة الماضية خلال رئاسة سلفكم السيد غاربا ممثل نيجيريا المديق . كما أعرب عن تاييد

سلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي ، الذي تتولى السلطنة رئاسته لهذا العام ، للجهود التي يبذلها معالي الامين العام السيد بيريز دي كويرار في سبيل إنجاز المهام الموكلة اليه في هذه المنظمة . وإننا نشني على سعيه لتأكيد الثقة في فعالية منظمة الامم المتحدة كمنظمة قادرة على أن تأخذ دورا ايجابيا وفعالا لمون السلم والامن الدوليين وللدفاع عن حرمة المبادئ والمفاهيم الحضارية لهذا المجتمع . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب باسم وفد بلادي بانضمام إمارة لختنشتاين إلى عضوية هذه المنظمة .

لقد أكدت بلادي ، حتى في ذروة التشكيك في مصداقية الامم المتحدة ، على ايمانها بالدور الفعال الذي تستطيع هذه المنظمة تأديته إذا ما تم التقيد بأهدافها ومبادئها . وإننا نؤكد مرة أخرى على أن سياسة سلطنة عمان الخارجية التي رسمها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - تسترشد دائماً بالمبادئ والاهداف السامية لميثاق الامم المتحدة وتلتزم بالمعاهدات الدولية والاقليمية التي انضمت اليها . كما أن من أهم مقومات سياستنا التي خطها صاحب الجلالة السلطان قابوس - حفظه الله - منذ بداية نهضتنا الحديثة في الثالث والعشرين من تموز/يوليه عام ١٩٧٠ ، والتي نحتفل هذا العام بذكرها العشرين ، هي العمل على دعم أواصر الصداقة مع كافة الدول دون تمييز والسعي إلى إقامة علاقات معها مبنية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وحل الخلافات بين الدول بالحوار والوسائل السلمية .

هذه هي المبادئ التي نهتدي بها في علاقاتنا مع جيراننا ومع جميع الدول التي ترتبط معها السلطنة بعلاقات وتعاون .

لقد شهد المجتمع الدولي خلال هذا العام تطورات هامة أدت إلى بروز أول وفاق حقيقي من نوعه ، بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وكان لهذا الوفاق نتائج ايجابية على العديد من القضايا الدولية والاقليمية . وإننا لنأمل بأن النتائج الايجابية لذلك الوفاق ستعزز دور هذه المنظمة ، لتصبح منظمة قادرة على اتخاذ اجراءات عملية لتنفيذ قراراتها وتحقيق أهدافها وبالأخص تلك المتعلقة بحفظ الامن والسلم في العالم وتعزيز مستوى العلاقات والتعاون فيما بين الدول الاعضاء .

في الثاني من آب/أغسطس من هذا العام غزت الجيوش العراقية واحتلت بالقوة دولة الكويت الشقيقة . وإن غزو دولة مجاورة وضمتها بالقوة هو سابقة خطيرة لم يشهد المجتمع الدولي مثلها منذ أن أنشئت هذه المنظمة . إن إنشاء هذه المنظمة والاهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة كلها جاءت لتحول دون هذه السوابق . لذا فإن ما قام به العراق يعدّ انتهاكا صارخا لمجمل مبادئ هذه المنظمة وهو سلوك لا تقره الشرعية الدولية* .

لقد أدانت سلطنة عمان ذلك الغزو والاحتلال كما أدانته مجلس التعاون الخليجي ومجلس وزراء الجامعة العربية واجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي والقمة العربية الطارئة ومجلس الأمن الدولي . وإننا نشيد بالموقف الدولي الحازم الذي جاء من خلال قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) .

كما نرحب بالدور الايجابي للدول الشقيقة والصديقة التي استجابت للنداء الشرعي لدولة الكويت وللمملكة العربية السعودية للدفاع عن النفس . ولا شك في أن هذه الاستجابة قد عبّرت عن استعداد المجتمع الدولي لصون السلم والدفاع عن المصالح الشرعية للدول ، وبالذات الدول الصغيرة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أفونسو (موزامبيق) .

إننا نشعر بالأسف الشديد لعدم استجابة العراق لقرارات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الكويتية وعودة الحكومة الشرعية إليها .

إننا نأمل أن يستجيب العراق لكل ذلك حتى ينعم شعب العراق من جديد بنعمة السلم والاستقرار ، ولكي يستغل ثرواته البشرية والطبيعية الهائلة نحو البناء والتعمير وليأخذ دوره الإيجابي في العالم العربي والأسرة الدولية .

لقد أوضحت أزمة الخليج الحالية أن منطقة الشرق الأوسط تتسم بالحساسية البالغة لالتقاء مصالح العالم فيها . ولذا ، فإن على المجتمع الدولي العمل الحاسم على حل مشاكل هذه المنطقة السياسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

إننا نؤيد كافة المساعي الدولية الهادفة إلى إيجاد حل سلمي وعادل لقضية الشعب الفلسطيني ، ونرى أن حل تلك القضية يخدم مصلحة جميع الأطراف . وقد حان الأوان لأن تستمتع منطقة الشرق الأوسط بحالة من الاستقرار وأن تتوجه الجهود في هذه المنطقة نحو التنمية .

إن احتلال إسرائيل وعلى نحو سافر ومستمر لأجزاء من الأراضي اللبنانية يعتبر العقبة الكأداء الأولى التي تعيق استعادة هذا البلد لوحدة وأمنه واستقراره . وإننا نكرر تضامنا مع شعب لبنان وحكومته في الجهود الرامية إلى تحقيق الوفاق الوطني حتى يستعيد لبنان سيادته ووحدته الإقليمية .

إن أهوال الحرب وسفك الدماء ومحن اللاجئين لا تزال مستمرة في أفغانستان رغم مرور أكثر من سنتين على توقيع اتفاقيات جنيف الخاصة بهذه المسألة . إننا على ثقة من أن الدولتين العظميين وبصفتها الطرفين الضامنين لتلك الاتفاقات سوف تقدمان كل التأييد والمساندة المطلوبين للجهود الدولية من أجل تحقيق تشكيل حكومة وطنية تضم جميع فئات الشعب الأفغاني ، كي تبقى أفغانستان محافظة على حيادها وهويتها وشخصيتها الإسلامية ، ولكي يتمكن اللاجئين من الخروج من مخيمهم والعيش بكرامة في وطنهم الذي لا بدّ وأن يرتبط بعلاقات حسن الجوار مع كافة الدول المجاورة لها وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي .

بعد انقسامات وحروب لا هوادة فيها لأكثر من عشرين سنة بدأت بوادر إيجاد حل للمسألة الكمبودية تلوح في الأفق . إن سلطنة عمان إذ ترحب بما تم إحرازه من تقدم بهذا الصدد لا سيما اتفاق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الذي تم في الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس من هذا العام والذي رحبت به الحكومة الائتلافية وجميع الأطراف الأخرى ، لتأمل أن تتكاتف الجهود في ظل هذا الوفاق للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للمسألة توضع في عين الاعتبار تطلعات الشعب الكمبودي ورغبته في اختيار النظام السياسي الذي يرضيه لنفسه وبخلفه .

كما نأمل أن يلعب التفاؤل الذي يسود الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية دوراً مهماً وحاسماً فيما يخص التحضيرات الجارية لعقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي خلال هذا العام . إن بلادي إذ تشيد بموقف بعض الدول من المجموعة الغربية التي شاركت في أعمال اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، لتدعو الدول الغربية الأخرى أن تحذو حذوها وتتجاوب مع روح الوفاق والمرونة التي أبدتها دول منطقة المحيط الهندي حتى يتسنى عقد المؤتمر وبمشاركة كافة الدول المعنية في موعده الجديد .

إن جهود الأمم المتحدة التي أدت إلى استقلال ناميبيا لها صورة مشرقة لما يمكن لهذه المنظمة أن تنجزه إذا ما تكاثفت الجهود الدولية نحو حل المشاكل الإقليمية . إننا نرحب بانضمام ناميبيا إلى هذه المنظمة ، ونتمنى أن تلعب دورها الإيجابي المطلوب نحو تحقيق الأمن والسلم في ربوع تلك المنطقة .

لقد أوضح الإعلان الذي تبنته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة الخاصة بالفصل العنصري على أن السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الأفريقي لا يمكن تحقيقهما إلا عند انبلاج فجر عهد جديد لا يعاني فيه أحد من نير الفصل العنصري . لقد أوضح ذلك الإعلان ، الذي اعتمد بتوافق الآراء ، بأن السلم لا يعني مجرد غياب الحرب ، وإنما يشمل أيضا نبذ إنكار جميع أوجه الحقوق . ومن هذا المنطلق ، فإن بلادي إذ ترحب بالإصلاحات التي قامت بها حكومة الرئيس دي كليرك ، فإنها تود أن توضح أن تلك الإصلاحات لا يجب أن تكون غاية في ذاتها وإنما خطوة نحو استئصال النظام العنصري من جذوره . كما نأمل أن تتكامل الجهود المبذولة لحل المشكلة الانفغولية بالنجاح حتى يتحقق السلم والأمن في هذا الجزء الهام من القارة الإفريقية .

أما عن قبرص فلا يزال الجمود يعتري الحالة هناك رغم الجهود الحثيثة التي بذلها معالي الأمين العام بهذا الصدد . إن سلطنة عمان تدعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واستمرار الحوار بروح الوفاق كي تتجاوز قبرص محنتها ويعود أبناء الطائفتين للعيش معا كما كانوا من قبل في أمن وسلم ووثام .

وفي أمريكا الوسطى بدأ المجتمع الدولي يجني ثمار الجهود التي بذلت من أجل إرساء السلام فيها . لقد أيدت سلطنة عمان في حينها اتفاقات اسكيبولاس وتيلا ، ولا يسعها إلا أن تنظر بعين الرضا والتأييد لجهود المصالحة الوطنية التي تأخذ مجراها والتي تبشر ببداية رحلة سلم جديدة طالما تطلعت إليها شعوب تلك المنطقة .

أما الحالة في شبه الجزيرة الكورية فلا تزال تعتبر مصدر توتر في شرق آسيا . ويخجلونا الأمل بأن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في المفاوضات الجارية بين الدولتين الكوريتين ، بالإضافة إلى الاتصالات التي تمت بين قيادتي الاتحاد السوفياتي

وجمهورية كوريا ، سوف تعمل على إيجاد قاعدة للتفاهم بين البلدين . وإننا سوف نساند أي جهد دولي يبذل لضم كل من الكوريتين إلى عضوية الأمم المتحدة .

إن الاهتمام بقضايا البيئة كالتغير المناخي والتخلص من النفايات الخطرة واستنزاف طبقة الأوزون والتنمية السليمة بيئياً أصبحت من المسائل التي تحظى وبصورة متزايدة بالاهتمام العالمي ، ويتجلى ذلك في نتائج مؤتمر لندن المعني بحماية طبقة الأوزون ، وإعلان "لاهاي" ، واتفاق "بازل" المعني بالتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود .

وبفضل توجيهات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - كانت بلادي سباقة في سنّ التشريعات وإنشاء الآليات المعنية بحماية البيئة وصون الطبيعة على الصعيد المحلي أو الإقليمي . ومن هذا المنطلق تعكف حكومة صاحب الجلالة حالياً على حصر المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات المختلفة التي قد يكون لاستخدامها تأثير على طبقة الأوزون ، بغية العمل على تشبيت معدلات استخدامها عند المستويات التي حددها بروتوكول مونتريال . كما تدرس بلادي مع الأشقاء في مجلس التعاون في دول الخليج العربية اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون والبروتوكول التابع لها تمهيداً للانضمام إليهما .

إن التلوث لا يعترف بالحدود السياسية . وإننا إذ نسلم بالصيغة العالمية للمشكلة الأيكولوجية فلا بد من الإقرار بأن الدول لا تتماثل مع بعضها البعض في مقدار المسؤولية ، إذ يجب على البلدان المتقدمة بوصفها المصادر الرئيسية للتلوث أن تتحمل مسؤولية خاصة لدرء هذا الخطر الجسيم . وبهذا الصدد ، ترى بلادي أن مؤتمر البيئة والتنمية ، المزمع عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ ، سوف يمثل أنسب فرصة لتعاقد المجتمع الدولي من أجل مناقشة المشاكل البيئية المتفاقمة وإيجاد حل مناسب لها يرضى احتياجات التنمية الحالية دون تعريض مصير الأجيال القادمة للخطر .

إن تطلع المجتمع الدولي إلى عالم آمن من خطر التهديد النووي سيبقى بعيد المنال إذا تمسكت الدول التي تملك الأسلحة النووية بالاحتفاظ بها . لذا فإن

التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح التي تمخضت عن قمة الدولتين العظميين ، التي انعقدت في واشنطن مؤخراً ، يجب أن لا تكون إلا خطوة على طريق تخليص العالم من هذه الأسلحة الفتاكة ومن كافة أسلحة التدمير الشامل الأخرى .

إننا نقدر الدور الذي تؤديه الدول الكبرى ، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وما تحمله من مسؤولية وتبذله من جهد إزاء نزع السلاح . إلا أن على الأمم المتحدة أن تظلم بعمز من معالجة ما يمكن أن يشكل تهديداً لمصير الأمم المتحدة لا يجب أن تظل بمعزل عن معالجة ما يمكن أن يشكل تهديداً لمصير البشرية على هذا الكوكب* .

إن التطورات السياسية الإيجابية التي طرأت على المجتمع الدولي خلال الحقبة الأخيرة لم ينعكس أثرها بعد على التعاون الاقتصادي الدولي . إن الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تزداد اتساعاً ، كما أن مسببات اختلال التوازن الاقتصادي والتجاري الدولي ما زالت دون علاج . فقد انخفض متوسط معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي للبلدان النامية من ٥,٥ في المائة في السبعينات إلى أقل من ٣ في المائة في الثمانينات . كما تدهورت معدلات التبادل التجاري لمعظم هذه الدول نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية التي هي عماد صادراتها . وفي الوقت ذاته تعاني كثير من الدول النامية من معضلة المديونية التي ما برحت أعبائها تمثل كاهلاً ثقيلاً على اقتصاديات هذه الدول التي خسرت في عام ١٩٨٨ فقط ٥٠ بليون دولار دفعت كخدمة لهذه الديون ولمدفوعات فوائدها .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ولقد أكدت الأحداث المؤسفة في الخليج ، أو كلما تعقدت القضايا السياسية على المسرح الدولي ، تعرض الدول النامية لمزيد من المصاعب الاقتصادية . ولذا فإن الحاجة ملحة إلى أن يقوم المجتمع الدولي ، وخاصة الدول المتقدمة النمو ، بمبادرات فعالة مثل مبادرة "برادي" ، وإجراءات أخرى تتناسب وحجم المشكلة ، حتى تتمكن الدول النامية من عكس اتجاه التدفق الصافي للموارد المالية ، مما يمكنها من وضع أسس التنمية المطلوبة لبلدانها وتحقيق النمو الحقيقي فيها .

إن مداولات دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرمة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، التي عقدت هنا في شهر نيسان/ابريل الماضي ، والمؤتمر الدولي الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، الذي عقد قبل أيام في باريس ، قد أوضحت أن المناخ السياسي السائد قد يكون أكثر مناخ مؤات للشروع في وضع أسس الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، التي تأخذ بعين الاعتبار ، بجانب أمور أخرى ، اعتماد آلية جديدة للتبادل التجاري تساهم في زيادة فرص وصول صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة النمو .

لقد حققت الأمم المتحدة ومؤسساتها إنجازات هامة . وبفضل ذلك زادت ثقة المجتمع الدولي وقناعاته بدورها . وستبقى هذه المنظمة الملاد الذي لا غنى عنه والذي تلتجئ إليه جميع الدول لعرض مشاكلها وخلافاتها ، وتنسيق جهودها من أجل مستقبل أفضل ، مهتدية بالمبادئ والأهداف السامية لهذه المنظمة ، ومحتمة بميثاقها لمون السلم والأمن الدوليين .

خطاب السيد يان سايس ، رئيس وزراء مملكة النرويج

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب يليه رئيس وزراء مملكة النرويج .

امطبخ السيد يان سايس ، رئيس وزراء مملكة النرويج إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيما سرور أن أرحب

برئيس وزراء مملكة النرويج ، السيد يان سايس ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سايب (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

يسرني غاية السرور أن أهنئكم على انتخابكم لمنصبكم الرفيع في هذه المرحلة الهامة من تاريخ المنظمة .

ونحن في بداية العقد الأخير من الألف الثانية ، شمة اعتراف بحقيقة جوهرية سبتخلل كل ميادين الحياة ويؤثر فيها ، وهو أن المسافة التي تقاس بالكيلومترات أو الأميال فقدت أهميتها . فالعالم واحد ، وتحديات عصرنا تتطلب سياسات منسقة وأعمالا مشتركة .

إن المكوك المطلوبة لصياغة هذه السياسات وتنفيذ تلك الأعمال بدأت تظهر ، ولكن الهوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء تتناقض مع التكافل المتنامي في مجتمعنا العالمي . فالتكنولوجيا الحديثة تقرب بيننا عاما بعد عام ، ولكننا نتباعد في الظروف المعيشية . والأعوام الأخيرة من هذا القرن يجب أن تتميز بعمل حاسم لخلق الأدوات التي نحتاجها ، وعكس مسار الاتجاهات السلبية .

شمة شرط أساسي جوهري للتقدم وهو أن نمضي قدما على أساس احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي . ومن ثم يتعين علينا أن ندين هجوم العراق الوحشي على الكويت واحتلاله لها . فعنوان العراق غير مقبول . بل هو تهديد لحضارتنا واستقرارنا جميعا .

إن قيادة العراق تتحمل المسؤولية الوحيدة والكاملة عن الحالة المساوية التي نشأت هناك . وواجبنا هو أن نصر على أن القانون ، لا القوة الفاشية ، هو السائد في العلاقات الدولية . ليس هناك من بديل ، فالعراق لا بد أن ينسحب من الكويت ، وحكومة الكويت الشرعية لا بد أن تعود ، وجميع الرهائن والرعايا الأجانب لا بد أن يُسمح لهم بمغادرة الكويت والعراق . ونحن نؤيد الكلمات الحاسمة التي قالها الرئيسان بوش وغورباتشوف :

"لا يمكن أن نقبل أقل من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة" .

إن النرويج تشارك بالكامل في الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بفعالية . ومنستمر في ذلك حتى يقام العدل . وهذا يتطلب منا جميعا الحزم والصبر ، ويتطلب أيضا المشاركة في تحمل المسؤوليات ، لضمان التنفيذ الفعال للحظر ، وللتخفيف من المعاناة البشرية الضخمة ، وتقليل المعوقات الاقتصادية التي أضيت إلى المشاكل الملحة التي يعاني منها العديد من البلدان أصلا .

وعلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين أن تظطلع بمسؤوليتها ، وتستظطلع بها حتما ، لتحقيق حل سلمي وفقا لقرارات مجلس الأمن . إن حكومة النرويج تؤيد جهود مجلس الأمن ، كما أننا أيدينا القرار الذي اتخذته يوم الثلاثاء لضمان حظر جوي فعال . في هذه اللحظة الحاسمة يجب أن يقف العالم وقفة رجل واحد . فإذا توجدها نجحنا وإذا تفرقنا فشلنا . لهذا يجب أن نفتتح كل فرصة للضغط من أجل تحقيق حل سلمي على أساس قرارات مجلس الأمن . فلا يمكننا أن نساوم على مبادئ أساسية للقانون الدولي - مبادئ يجب أن يُبنى عليها عالم سلمي . ففي اليوم الذي سنوافق فيه على التفاوض على هذه المبادئ سنكون قد خسرنا جميعا .

وإذا فشلنا سنكون جميعا مسؤولين عن العواقب ، وسيكون علينا جميعا أن نواجهها لا في هذا الصراع وحده ، وإنما في عالم سيكون أكثر ضعفا . أما وقد أولينا ظهورنا للحرب الباردة فإن أمامنا فرصة لم يسبق لها مثيل لبناء نظام عالمي جديد أكثر تعاوناً . وبما سنختاره الآن سنرمل إشارات هامة ستحدد شكل مستقبلنا . فإذا وقفنا وقفة حازمة سيتردد معتدون آخرون . أما إذا استسلمنا فسيكون ذلك توطئة لأعمال عدوان جديدة .

إن حسم مجلس الأمن يمثل نقطة تحوّل في تاريخ الأمم المتحدة ، ويظهر إرادة المجتمع الدولي في إحياء مبادئ الأمن الجماعي . هكذا اقتربت الأمم المتحدة - أكثر من ذي قبل - مما توخاه الميثاق أصلا . وهذا تطور مشجع ، ولكن التقدم الذي حققناه تقدم هش . فإذا صمدنا على الطريق الذي ملكناه في الصراع الراهن سنكون قد قفزنا قفزة عملاقة وحاسمة إلى الامام .

علينا أيضا أن ننظر إلى ما وراء الازمات الحالية ، إن الأمم المتحدة في حاجة إلى قدرة أقوى على التدخل . ونحن في حاجة إلى اجراء مناقشة دقيقة حول كيفية تحسين وتطوير قدرة الأمم المتحدة على ضمان السلم والاستقرار الدوليين . وثمة عدد من المسائل سيجري تناولها . فعلينا أن نزيد من تعزيز دور مجلس الأمن ، وأن ننشئ آليات أكثر كفاءة للأمم المتحدة لا لحل الصراعات فحسب بل لمنعها أيضا ، ويجب أن نستفيد أقصى استفادة من المساعي الحميدة للأمين العام .

اسمحوا لي في هذا الصدد أن أعرب عن اعجاب حكومتي بالجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام في عدد من مناطق الصراع . لقد أسهمت تلك الجهود اسهاما عظيما في تعزيز دور الأمم المتحدة وهيبتها .

والنرويج من بين المساهمين التقليديين بالقوات في عمليات صيانة السلم . ويجب زيادة تطوير قدرة هذه العمليات ، بالإضافة إلى جهود صنع السلام الدبلوماسية والدبلوماسية الوقائية . ويجب علينا أيضا أن ننظر عن كثب في امكانية نشر القبعات الزرقاء دعما لعمليات الاغاثة الإنسانية في المناطق التي تمرقها الحرب . وسوف يجتمع الآن فريق من خبراء بلدان الشمال لبحث سبل تعزيز دور الامم المتحدة في صنع السلام . وعلاوة على ذلك ، يعد الاقتراح السوفياتي بانشاء قوة عسكرية دولية خاضعة لسلطة الامم المتحدة لردع أعمال العدوان في المستقبل اسهاما قيما في هذه المناقشة .

إن الحفاظ على توافق عريض في الآراء داخل مجلس الأمن يعد ، بالطبع ، شرطاً مسبقاً رئيسياً للنجاح . وقد نجح مجلس الأمن خلال مداولاته بشأن النزاع بين العراق والكويت نجاحا باهرا في صياغة ما يلزم من التضامن وتوافق الآراء . والعهد الجديد للتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أعطى المنظمة قوة جديدة . وقد تطلب هذا المناخ الجديد من الثقة جرأة وشجاعة سياسية من جانب زعمي البلدين . وتحظى جهودهما بدعمنا القوي .

وقد ازدادت احتمالات قيام الامم المتحدة بدور بناء حقيقي في الشؤون العالمية . ولكن الاسس المالية الضرورية لا تزال مفقودة . وقد أشار الأمين العام في تقريره السنوي إلى العجوة الواضحة بين التوقعات المنتظرة من الامم المتحدة والموارد المتاحة لها . وانني أحث تلك البلدان المتأخرة في سداد أنصبتها للامم المتحدة وللحسابات الخاصة لعمليات صيانة السلم ان تسدد ديونها بالكامل في أقرب وقت ممكن .

إن العملية التي أدت إلى استقلال ناميبيا تعد من بين أبرز النجاحات التي حققتها الامم المتحدة . ويسعدني حقا أن أرى ناميبيا تتبوأ أخيرا مكانها الصحيح في هذه القاعة .

وفي بقية الجنوب الافريقي ، شهدنا أيضا تطورات تاريخية أثناء العام الماضي . ونرحب بالعملية السياسية التي شرعت بها حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر

الوطني الاقريقي . ويعد اتفاق ٦ آب/اغسطس علامة بارزة على الطريق نحو اق افريقي جديدة ديمقراطية ولا عرقية .

وبيمحي الرئيس دي كلارك ونيلسون مانديلا شجاعة وبعد نظر باهرين . و الذي اتخذاه طريق شاق . ولكن لابد لهما من المشاورة عليه . ويجب أن سعيهما إلى الانتقال سلميا من الفصل العنصري إلى الديمقراطية . وبمه التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها فإننا سنستجيب استجابة بناءة وسري الضغوط الدولية ، بما فيها الجزاءات الحالية .

والتطورات الاخيرة في كمبوديا تولّد الامل أيضا . إننا نرحب بانشا الوطني الأعلى والاتفاق على ترتيبات انتقالية ريشما يتم اجراء انتخ ونزيهة . وتتوخى الاتفاقات المبرمة دورا لم يسبق له مثيل للأمم المتحدة الفترة الانتقالية . وهذا أمر حتمي . فالشعب الكمبودي بحاجة إلى ضمانات السياسات الإنسانية للخير الحمر لن تدفع كمبوديا مرة أخرى إلى والماسة .

إن العدوان العراقي على الكويت غطى بالكامل على الجهود الرامية حل للنزاع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية واضر بها . ومن الض اجراء حوار اسرائيلي - فلسطيني والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لهذا كما أن رياح التغير الثوري هبت على أوروبا الشرقية . وأخيرا بلدانها ومواطنوها يتمتعون بحرية تقرير المصير . وتنتقل القارة من عصر لما بعد الحرب إلى عصر التعاون . ويستحق ما أنجزته الديمقراطيات ال امريكا الوسطى وأوروبا الشرقية خلال فترة وجيزة اعجابنا واحترامنا . وي على بعد نظر القادة السوفيات الذين وقفوا جانبا ومكنوا شعوب المنطقة . توقم إلى الحرية والديمقراطية .

يجري القيام بعملية توحيد ألمانيا بشجاعة سياسية هائلة وبا للمصالح المشروعة الآخرين . وإننا نهنئ الحكومتين الالمانيتين والشعب

هذا الإنجاز التاريخي . وقد أكد المستشار كول - وكذلك وزير الخارجية غينشر في بيانته بالأمس - على عزمهما على بناء ألمانيا أوروبية ، لا أوروبا المانية . وإننا نتمنى لهما النجاح في هذا المسعى .

هكذا أصبحت أوروبا كاملة وحررة . وتقوم أمم القارة ، من خلال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وعلى أساس مؤسسات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ، والمجموعة الأوروبية ، والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ، باقامة هياكل جديدة للتعاون . وان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مهياً بصورة فريدة للقيام بدور طليعي في هذا المسعى . ويجب تحويله من عملية سياسية إلى اطار مؤسسي .

لقد خلق العهد الجديد في العلاقات بين الشرق والغرب فرصاً تاريخية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة . فاحتمالات ابرام معاهدة مبكرة متأتية عن محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية تقضي بإجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية تبشر بالخير . وفي فيينا ، أصبح ابرام اتفاقية بشأن القوات التقليدية في أوروبا قريب المنال .

إن التغييرات التاريخية في أوروبا توحى إلينا بأن نكون طموحين أيضاً في معالجة المسائل العالمية ، مثل القضاء على الأسلحة الكيميائية ومنع انتشار الأسلحة النووية .

وقد أبرز صراع الخليج إلحاحية وضع تحقيق حظر شامل للأسلحة الكيميائية في مقدمة جدول أعمالنا . فلا بد من القضاء على تهديد الأسلحة الكيميائية قضاء مبرماً . وهذا يلزم بذل جهود مكثفة .

وفي ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية ، تم تحقيق تقدم في مجال تحديد الأسلحة النووية . ويجري تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار . وينبغي أن يمهّد ذلك الطريق لتجديد الجهود من أجل منع ظهور دول أخرى حائزة للأسلحة النووية . وفي رأينا أن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب عنصر ضروري في هذا الشأن .

في أوروبا تغلبنا على انقسام القارة . فالموارد السياسية والاقتصادية والبشرية ، التي كانت على مدى عقود تستوعب في الجمود العقيم بين الشرق والغرب ، يمكن اتاحتها الآن لجهود جديدة وخلقة . وستبقى مشاكل عديدة يتعين حلها . ولكن أوروبا لا يمكنها أن تصبح ، ولن تصبح ، أكثر انشغالا بشؤونها الخاصة وأقل انشغالا بمسؤولياتها العالمية . بل على العكس من ذلك ، ستتحمل أوروبا التي ظهرت الآن مسؤولية أكبر في مواجهة التحديات العالمية من المسؤولية التي يمكن لقارة منقسمة أن تتحملها .

ومابرح هدف إقامة مجتمعات ديمقراطية وتعددية هدفها في السياسة الانمائية التي تتبعها بلادي . وان المناقشة العالمية التي بدأت حول قضايا الديمقراطية ، وحرية الرأي ، والمشاركة في صنع القرار ، والتعددية السياسية ، والانتخابات الحرة ، تدعو إلى الإعجاب . فهي تعبر عن الاعتراف المتزايد بالحقيقة الأساسية القائلة بأنه لا يمكن لاية حكومة أن تحتفظ بشرعيتها مالم تكن من الشعب وإلى الشعب .

يجري التشكيك في العديد من البلدان النامية بسلامة أنظمة الحزب الواحد . وإنني أحث تلك البلدان على الانتقال من مرحلة التأمل إلى مرحلة العمل بتنفيذ اصلاحات سياسية وقانونية سريعة . وستحظى المبادرات المتخذة في هذا الاتجاه بدعم معنوي وسياسي واقتصادي .

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية القابلة للاستمرار أمور مترابطة . وقد أصبح هذا واضحا بصورة متزايدة . فالكفاءة الاقتصادية والتوزيع العادل لا يمكن تحقيقهما إذا كانت امكانيات الفرد وحقوقه مهملة .

ومتعلق النرويج أهمية متزايدة على الحوار مع شركائنا في التنمية حول قضايا التنمية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والمشاركة الشعبية في العملية الإنمائية . فالخطوات الحاسمة صوب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان هي أفضل ضمان لإستمرار الدعم الشعبي الواسع في البلدان الصناعية للتعاون الإنمائي . فعدم التقدم قد يؤدي من جهة أخرى الى التأثير ملبا على استعداد المانحين لتقديم الموارد والدعم .

إننا جميعا نكسب من اجراء مزيد من الحوار الشامل بشأن هذه المسائل المهمة . فلنأخذ في اعتبارنا دوما أن بناء الديمقراطية عملية لا تنتهي وأن الحجر الأخير فيها لا يوضع أبدا .

إن التغيرات في العلاقات بين الشرق والغرب واكبها أيضا تضيق للاختلافات الإيديولوجية في الميدان الاقتصادي . والسياسات الموجهة صوب السوق قد اكتسحت العالم . لكن السوق ليس غاية في حد ذاته . إنه مجرد وسيلة - بل أفضل وسيلة موجودة حتى الآن - لتحقيق أكفأ تخصيص للموارد المنتجة . وقد قال هلموت شميت ذات مرة : "الاسواق كالبارشوات - لا يمكن أن تؤدي الفرض منها إلا وهي مفتوحة" . ولكن لابد من مراقبة الاسواق لكفالة أن تؤدي مهمتها بصورة فعالة . ولابد من تكييفها لتحقيق العدالة الاجتماعية . والتعبير الالمانى - الاقتصاد السوقى الاجتماعى - يشمل جميع هذه الأبعاد .

فما من بيئة اقتصادية دولية ، مهما كانت ايجابية ، يمكن أن تكفي وحدها للحصول على النتائج المرغوبة . والسياسات الصحيحة والكفاءة والجهود العازمة من جانب حكومة وشعب كل بلد من البلدان للقيام بإصلاحات شروط مسبقة لتحقيق النمو . وهذا الامر بدأ يلقي الاعتراف الواجب . وكان واضحا في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة في نيسان/ابريل . والعمل الجارى الآن بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية يهيئ فرصة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا الاتجاه . والاستراتيجية الجديدة هذه يجب أن تؤكد أهمية البعد الإنسانى في التنمية .

فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بعيدة الأجل بدون سكان أمحاء متعلمين ؛ وبدون مكان يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية التامة ؛ وبدون بيئة يمكن أن تعبئ قدرات الفرد وطاقاته الخلاقة .

في أوائل هذا الشهر توصلنا الى اتفاق بشأن برنامج شامل للعمل لاقبل البلدان نموا . وهو يستفيد من المبادئ الأساسية للمسؤولية المشتركة . ومن تعزيز المشاركة لتنمية هذه البلدان . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بمزيد من التهميش لاقبل البلدان نموا . فمن الاهمية الجوهرية لإنجاح هذا البرنامج أن تنفذ تدابير الملموسة العديدة تنفيذا تاما . كنا نريد أن نرى مزيدا من الإلتزامات البعيدة الأثر من جانب المجتمع الدولي - لاسيما فيما يتصل بأهداف تدفقات المعونة الإنمائية بشروط ميسرة . مع ذلك ، سيعطي البرنامج الجديد زخما جديدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في اقل البلدان نموا .

ولكن مشكلة المديونية لا تزال حادة ، وتقتضي بذل جهود جديدة وحيوية لتحسين استراتيجية الدين . وهذا يعني زيادة نقل الموارد ، وزيادة التخفيضات الشاملة للمديونية وزيادة في السياسات الإصلاحية الطموحة . وعلى وجه الخصوص ، تحتاج محنة البلدان المنخفضة الدخل والفارقة في الديون الى عمل عاجل . وقد قدمت الحكومة الخرويجية اقتراحات الى برلمانها تنص على منح تخفيضات كبيرة في المديونية لبعض البلدان المنخفضة الدخل فيما وراء شروط تورنتو ونادي باريس .

هناك مهمة ملحة في ميدان البيئة هي التوصل الى اجراءات لمنع القرارات أكثر كفاءة . ولتحقيق مستوى مقبول من الأمن الايكولوجي نحتاج الى تعزيز المؤسسات فوق الوطنية بسلطات لمنع القرارات الى جانب الوسائل الفعالة للإشراف والمتابعة والمراقبة . ولا بد أن تكون الأمم المتحدة حجر الزاوية في هذا النظام .

وفي سياق أوروبا وأمريكا الشمالية ، تدعو الخرويج دائما الى وجوب الاستفادة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتعبئة الحكومات في عمل متضافر لمكافحة التدهور البيئي . ويجب أن يحدث ذلك بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

وفي إعلان برغن في أيار/مايو من هذا العام ، وضع الوزراء جدول أعمال جديد لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا . والقرار بجعل السياسات الوطنية والدولية تستند الى المبدأ الوقائي إنجاز هام . وكذلك الاتفاق بأن تكون البلدان الصناعية الرائدة في حل المشاكل البيئية العالمية . ولا بد من تقديم المساعدة الى البلدان النامية من الموارد المالية ونقل التكنولوجيا التي تمكنها من الإنضمام الى الكفاح . ولا بد من تحديد وسائل جديدة لتوفير مثل هذه الموارد الاضافية .

يجب أن يكون التضامن مع البلدان النامية عن طريق المساعدة المالية مسألة رئيسية في العملية المفضية الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، وأن يؤدي الى هذه العملية . ويجب أن تهدف استراتيجيتنا المشتركة الى إدماج الشواغل البيئية في العملية الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان .

وأحث الجمعية العامة أن تقرر ، على سبيل الأولوية القصوى ، الشروع في مفاوضات بشأن اتفاقية إطارية للتغير المناخي . وهذه الاتفاقية يجب أن تكون جاهزة لاعتمادها في مؤتمر عام ١٩٩٢ . فالتغير المناخي مشكلة شاملة حقا . وهي تخصنا جميعا .

يشهد العالم إحياء مرغوبا فيه لمبدأ التعددية . وإذ تبرز فكرة الإدارة الجماعية للتحديات الراهنة الماثلة أمامنا ، فإننا نواجه الحاجة الى تعزيز قدرات المنظمات الدولية للقيام بذلك . وسيكون هذا هو المحك . إن المصالح الوطنية الضيقة ستبرز بالتأكيد كحجر عثرة . ويجب أن نتعلم ضرورة اعتماد رأي بعيد الأثر لفائدتنا المشتركة ؛ وأن نتعلم قبول قرارات الأغلبية ذات الأهمية التشغيلية لإدارة التحديات العالمية ، وأن نتعلم التعبير عن مصالحنا الوطنية بالالتزامات الراسخة للنهوض بهدفنا المشترك .

وسيتعين على الأمم المتحدة أن تطلع بدور رئيسي في هذا العبء لبناء الوعي وزيادة معرفتنا ووضع سياساتنا المشتركة وتنفيذ عملنا المشترك . وستشارك حكومة النرويج مشاركة تامة وتسهم بنصيبها وتقدم دعمها الراسخ للغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج على البيان الذي أدلى به للتو .

امطّح السيد جان سايس ، رئيس وزراء مملكة النرويج من المنصة .

السيد ساماراس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ

ذي بدء أن أتقدم إليكم ، سيدي ، بأخلص تهانئنا على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . ونشعر بالإمتنان العميق لأن ممثل بلد تربطه باليونان علاقات صداقة وثيقة يرأس الجمعية العامة ، وكذلك لما عرف عنكم من مهارات وخبرات دبلوماسية عظيمة ، وهي صفات ستغضي دونما شك الى نجاح هذه الدورة الخامسة والأربعين .

كما أشكر بإخلاص الرئيس السابق ، اللواء غاربا ، على الطريقة الممتازة التي

اضطلع فيها بمهمته في توجيه أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

وأكون مقمرا لو لم أعبر عن تقديري العميق للأمين العام لما يبذله من جهود

دؤوبة لتحديد خطى المهمة الرئيسية للأمم المتحدة ، ألا وهي صيانة السلم والأمن العالميين .

في مستهل هذا الاسبوع أدلى وزير خارجية ايطاليا ، بصفته رئيسا لمجلس المجموعة الأوروبية ، ببيان بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة . وتؤيد حكومة بلدي تماما الآراء التي أعرب عنها السيد دي ميتشيليز ، إلا أنني أود أن أركز على نقاط محددة معينة تهم اليونان بصفة خاصة .

إن الحقبة الزمنية قيد الاستعراض كانت فترة من أهم الفترات بالنسبة لأوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وخلال السنة الماضية أرسيت أسس مستقبل أفضل في أوروبا ، بينما يتحقق توحيد ألمانيا خلال الايام القادمة ، وهو حدث له أهمية تاريخية فائقة . إن أوروبا تتقدم بجلال نحو القرن الحادي والعشرين . وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في معظم أوروبا الشرقية . واحتلت الكرامة الإنسانية وحرية التعبير مكان الصدارة على الساحة السياسية كما لم يحدث من قبل في تاريخ قارتنا . ولو حدثت هذه التغيرات السياسية ، التي ترقى فعلا الى ما قد يمكن تسميته بثورة الأفراد ، في ظل ظروف عادية لاستغرقت عدة عقود لكي تتحقق .

هذا وقت للابتهاج ، ولكنه أيضا وقت حساب ، لأنه أولا يجب تعزيز هذه التغيرات ، وثانيا ينبغي لهذه التغيرات الهادفة الى احترام حقوق الإنسان والديمقراطية أن تم القارة بأكملها .

فيما يتعلق بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بصفة خاصة ، برزت أفكار متعددة . وكثير منها في طليعة التقدم ، إلا أنها تحتاج جميعا الى بحث متأن بالنسبة لإمكانية تطبيقها في الإطار الأوروبي . وكلما ازداد احترام الدول لحقوق الإنسان ، من تلقاء نفسها ، قلت الحاجة الى آليات بيروقراطية جديدة . وقد كان أحد المكاسب الهامة التي أحرزها المؤتمر في مجال حقوق الإنسان ، والتي تعبر عن "التفكير الجديد" في أوروبا ، وشيقة كوبنهاغن لمؤتمر البعد الإنساني في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وهي وشيقة تضع بالفعل معايير جديدة للجودة في مجال حقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بالسلة الثانية من الوشيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، لابد من ذكر مؤتمر بون للتعاون الاقتصادي في أوروبا . لقد اتفقت الوفود على الحاجة الى

انشاء اقتصادات سوقية في جميع أنحاء أوروبا وسلمت بالصلة بين المشاريع الخاصة والديمقراطية التعددية . وترى اليونان أن هذا المؤتمر خطوة هامة صوب تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والسلم والأمن في قارتنا .

وفضلا عن ذلك نؤيد بشدة عقد مؤتمر حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، احتذاء بمثال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

واليونان ، وهي دولة أوروبية تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لها مصلحة كبيرة في عقد هذا المؤتمر ، وتعلق أهمية خاصة على تعزيز العلاقات بين بلدان المنطقة وتخفيف التوتر وتسوية المشاكل في نهاية المطاف في هذه البقعة الحساسة . ولا يمكن التوصل الى ذلك إلا اذا شاركت في المؤتمر واجتماعاته التحضيرية كل بلدان البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة الى الدول ذات المصالح الكبرى في المنطقة . وهذا النهج الشامل له أهمية عظمى بالنسبة لنجاح مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط . فأي نهج جزئي لن يؤدي إلا الى عرقلة حل مشاكل منطقة البحر الأبيض المتوسط .

شمة مبادرة مماثلة على الصعيد الإقليمي بين بلدان شبه جزيرة البلقان . وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن اليونان ، منذ منتصف السبعينات ، اتخذت سلسلة من المبادرات الهامة التي تهدف الى توطيد السلم والتعاون في البلقان على أساس مبادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي .

وعقب اجتماع وزراء خارجية دول البلقان الست المنعقد في بلغراد منذ سنتين ، نظمت اجتماعات متخصصة عديدة كانت نتيجتها التوسع في مجالات المصالح المشتركة . وخلال عام ١٩٩٠ عقد اجتماعان ناجحان على مستوى عال في أثينا وبوخارست ، ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية في تيرانا في الشهر القادم . ونأمل أن يشكل هذا الاجتماع خطوة هامة صوب تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في شبه جزيرة البلقان .

وفيما يتعلق بالتجارة تركيا ، فقد عقدت اليونان العزم على اجراء حوار جاد صادق يقوم على أساس احترام معاهدة لوزان والقانون الدولي . ويجب أن يهدف هذا

الحوار الى التغلب على الخلافات التي تهدد علاقاتنا الشئانية وانشاء صلات دائمة للتعاون الودي . إلا أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن مسألة قبرص تلحق ضررا مباشرا بالعلاقات بين اليونان وتركيا . ولهذا فمن غير الواقعي أن نتوقع أن يسير الحوار بطريقة ناجحة ما لم يوجد حل لمشكلة قبرص يرتكز على مبادئ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات رفيعة المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

واعتقد أنه ما من أحد في هذه القاعة يتشكك في أن احترام قرارات الأمم المتحدة شرط أساسي مسبق للسعي من أجل تحقيق حل عادل وقابل للتطبيق للمشاكل الإقليمية . واحدى هذه المشاكل هي مشكلة قبرص ، التي تبرز بالرغم من ذلك كمثال سافر لتجاهل قرارات الأمم المتحدة الهامة . ونتيجة لذلك ، فإن الحدود التي فرضت قسرا في الجمهورية الجزرية منذ ١٦ عاما ما زالت قائمة ، في الوقت الذي تنهار فيه الحوايط التي تفصل بين الشعوب في جميع أنحاء القارة الأوروبية . ومنذ ثلاثة أيام فقط ، أكد الأمين العام للأمم المتحدة ، عندما قام بتحية رؤساء الدول والحكومات الذين يحضرون هذه الجمعية ، أن مجلس الأمن ، فيما يتعلق بالكويت :

"أعرب عن تأكيده القاطع لمبدأ عدم جواز غزو دولة لدولة أخرى أو

السكوت عليه ، وعدم السماح بضم الأراضي بالقوة" .

وما يصدق على الكويت يصدق بالمثل على قبرص .

ولست بحاجة الى أن أكرر الحقائق التي يعرفها الجميع عن نتائج غزو قبرص . فاللاجئون الذين يبلغ عددهم ٢٠٠ ألف لاجئ ، والأشخاص المفقودون ، ومحنة القبارصة اليونانيين المحاصرين ، والاستعمار المستمر للأراضي المحتلة ، ونهب التراث الثقافي في الجزء المحتل من الجزيرة وتدميره ، حقائق يعلمها الجميع .

ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، واصل الأمين العام بذل جهوده من أجل التوصل الى حل لمشكلة قبرص في اطار مهمته للمساعي الحميدة ، لكن جهوده ذهبت سدى بسبب تعنت السيد دنكتاش . ولذلك فإن المحاولة الأخيرة لبث حياة جديدة في المحادثات بين الطائفتين انتهت بالفشل التام .

وقد وردت الحالة بوضوح في تقرير الأمين العام في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ . ففي هذه الوثيقة (S/21183) ، جاء أن اصرار السيد دنكتاش على أن يستخدم التعبير "طائفتين" بطريقة تعادل التعبير "شعبين" لكل منهما حق منفصل في "تقرير المصير" ، أدى إلى مأزق ذي طابع مضموني ، وأشار تساؤلات حول جوهر ولاية الأمين العام للمساءلة الحميدة . ومجلس الأمن ، الذي لجأ إليه الأمين العام لكي يرشده ، رفض هذه المحاولة الرامية إلى تغيير أساس المحادثات . إلا أن المأزق استمر بسبب عدم استعداد السيد دنكتاش مرة أخرى للعدول عن وجهات نظره المتعنّنة . والواقع أن المأزق قد تعمق أكثر نتيجة لشتى الأعمال الاستفزازية التي قامت بها السلطات التركية .

ومؤخرا ، في شهر تموز/يوليه الماضي سلمت قوات الاحتلال التركية إدارة فاروشا ، مدينة فاموغوستا الجديدة ، إلى ما يسمى بقوات الأمن القبرصية التركية ، وهو تطور يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى استيطان المنطقة من قبل سكان من غير أهاليها . ونظرا لذلك اضطر رئيس مجلس الأمن مرة أخرى إلى الإعراب في بيانه الصادر في ١٩ تموز/يوليه ، عن قلق أعضاء المجلس إزاء أي عمل يتعارض مع الفقرة ٥ من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) . وتنص هذه الفقرة بوضوح على أن مجلس الأمن

"يرى أن المحاولات الرامية إلى توطين سكان من غير أهالي فاروشا في أي جزء منها غير مقبولة ، ويدعو إلى نقل هذه المنطقة إلى إدارة الأمم المتحدة" .

على الرغم من الصرخة العامة التي أثارها هذا العمل ، مضت تركيا إلى التوقيع على اتفاق زائف مع دولة زائفة ، اتفاق ينص على إلغاء متطلبات جواز السفر وتوحيد الجمارك بين تركيا وتلك الأجزاء من جمهورية قبرص التي لا تزال تحتلها القوات العسكرية التركية . فضلا عن هذا التجاهل الواضح لارادة المجتمع الدولي الذي تجلّس في هذه الخطوة فإن هذا الاتفاق المزعوم يتناقض تناقضا واضحا مع نصوص اتفاق الارتباط بين المجموعة الأوروبية وقبرص ، ومع الاتفاقات المبرمة بين المجموعة الأوروبية وتركيا .

واليونان من جانبها مستمرة في تأييدها الكامل لبعثة المساعي الحميدة للأمين العام ، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية قبرص . وإن بلادي إذ تعتقد أن استمرار الاحتلال العسكري لجزء من أراضي دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة يشكل تهديدا دائما للسلم والامن في تلك المنطقة الحساسة من شرق البحر الابيض المتوسط ، تطالب بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص دون مزيد من التأخير ، وهي قرارات تنص بوضوح أيضا على انسحاب جميع القوات التركية . وتناشد اليونان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التحلي بنفس الدرجة من الحساسية نحو قبرص كما تجلّس ذلك نحو الكويت . وفي الحقيقة إن الإجراء الذي تتخذه حاليا الأمم المتحدة إزاء أزمة الخليج لا يستنفد قدرة الأمم المتحدة على حل الأزمات التي تنشأ عن غزو واحتلال مسلح لبلد ثالث . إن مشكلة قبرص تظل قائمة وتتطلب تسوية عاجلة ، وإلا فإنه لا يسمنا إلا أن نتساءل إلى متى يمكن أن نظل نقبل بالمحاولات الرامية إلى إبقاء خزي هذا الغزو طي النسيان ؟ وإلى متى يمكن أن نظل نحض على الطيبة الاجتماعية ونمارس التمتع السياسي ؟ وإلى متى سنظل نستعيز بالكسل عن العمل ؟

خلال السنوات الماضية أحرزت الجهود المفضية إلى نزع السلاح النووي والتقليدي والكيميائي تقدما لم يسبق له مثيل .

وبعد إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى نتطلع قدما الآن إلى مزيد من التقدم نحو إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الاستراتيجية النووية والأسلحة الكيميائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

إن اليونان بوصفها أحد الأطراف الأولى الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما برحت تتمسك بشدة بنصوص المعاهدة وتؤيد تعزيز نظام عدم الانتشار . ونكرر مناشدتنا للدول التي لم تصبح بعد أطرافاً أن تسرع في الانضمام إلى تلك المعاهدة ، إذ أن تقييد جميع الدول بها سوف يمثل ضماناً آخر للسلم والأمن الدوليين .

إن مؤتمر الأمن والتعاون في السياق الأوروبي يظل حقا أكفأ إطار تفاوضي لنزع السلاح التقليدي . ولنا ويطيد الأمل في أن يحيط مؤتمر القمة المقبل ، المزمع عقده في باريس ، علما بتوقيع اتفاق بشأن القوات المسلحة بأسلحة تقليدية في أوروبا وبالتالي النتائج التي تحققت في مفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن . وهكذا فإن الطريق سيكون مهبطاً أمام أي مفاوضات جديدة بشأن تحديد الأسلحة التقليدية بغية تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا عن طريق القضاء على القدرة على أي هجوم مباغت وعلى أي عمل هجومي واسع النطاق وإقامة توازن مستقر وآمن بمستويات أدنى من القوات التقليدية ، بما في ذلك الأسلحة التقليدية . وإذا ما تحقق هذا الهدف فستخف حدة المواجهة السياسية والعسكرية في قارتنا بدرجة كبيرة .

في العام الماضي ومن على هذه المنصة أضفنا صوتنا إلى أصوات الذين أعربوا عن التفاؤل بحدوث تقارب بين الشرق والغرب . ومع ذلك لم تتحقق آمالنا بتسوية جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . فقد حصلت نكسات جديدة والحالة العالمية لا تبعث على الارتياح . والاحداث المساوية الاخيرة التي وقعت في منطقة الخليج بددت الآمال الكبيرة وعرضت للخطر المساعي المشتركة الرامية إلى تهيئة مناخ جديد في العلاقات الدولية . ولا يسع المرء إلا أن يدين إدانة قاطعة هذه الأعمال التي تتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية وكذلك الاخلاقية الدولية .

إن اليونان وشركاءها في المجموعة الأوروبية قد أعربوا منذ البداية عن إدانتهم القاطعة للغزو وطالبوا بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط . وإن بلادي ، التي تلتزم التزاماً شديداً بالمثل والمبادئ المتجسدة في ميثاق

الامم المتحدة ، رفضت منذ البداية ضم الكويت . وتؤيد حكومة بلادي تأييدا كاملا جميع التدابير التي اتخذت لعودة الشرعية إلى الكويت وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . واسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد أنه لو نُفذت القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن ، خاصة تلك المتعلقة بحالات الغزو ، لَمَّا كنا شهدنا الحالة المأساوية في منطقة الخليج . وربما كان هذا التنفيذ بمثابة رادع لأي معتد محتمل .

وانطلاقا من هذه الروح لم تدخر حكومة بلادي جهدا في تقديم مساهمتها لحل الازمة ولإطلاق سراح الرعايا الاجانب الذين تحتجزهم السلطات العراقية بصورة غير قانونية ، والذين من بينهم أيضا العديد من اليونانيين ، ولإعادة إقرار السلم والأمن في المنطقة في نهاية المطاف .

وعلى وجه الخصوص قررت اليونان الاستجابة للطلب الذي تقدمت به الكويت والمملكة العربية السعودية ، وشاركت في القوات المتعددة الجنسيات عن طريق إرسال الفرقاطة "ليمنوس" . وهذا القرار نابع من تعلق بلادي بالحرية والسلم واحترام مبادئ السيادة والاستقلال ووحدة أراضي جميع الدول . وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على حالة الدول الصغيرة والضعيفة ، لأن التضامن الدولي والدفاع الجماعي في حالتها يعتبر في غاية الأهمية .

والآن أنتقل إلى المشكلة الفلسطينية . إن عملية إحلال السلم لا تزال جامدة وإن موقفنا الشابت مؤداه أن بالامكان التوصل إلى حل عادل وشامل لها عن طريق عقد المؤتمر الدولي بمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها ، طبعا ، الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية . ومهما يكن عليه الامر ، فإن عملية السلام متعقلة حاليا بسبب إصرار اسرائيل على خلق حالة جديدة من الامر الواقع ، وهي بالتحديد إقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

إن اليونان إذ ترتبط مع بلدان وشعوب المنطقة بروابط تقليدية من الصداقة والتعاون تعلق أهمية خاصة على حل هذه المسألة . وإن رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية

مؤخرا مع اسرائيل ، والذي لم يترتب عليه أي تغيير في سياستنا نحو الشرق الأوسط ،
يوفر لنا إمكانيات أكبر من حيث المشاركة في الجهود الرامية إلى حل هذه المشكلة
التي طال أمدها .

أما فيما يتعلق بلبنان فإن اتفاق الطائف الذي يهدف إلى عودة المؤسسات
اللبنانية التي دمرتها الحرب قد ولد الآمال في إيجاد تسوية سلمية . وفي هذا الصدد
تمثلت الخطوات الأولى المشجعة على تنفيذ اتفاق المصالح الوطنية في انتخاب رئيس
جديد وتشكيل حكومة جديدة . ولنا ويطيد الأمل في أن تستمر العملية .

إن حكومة بلادي ترحب ، مع البلدان التي نشاطر معها العديد من الروابط
الثقافية والتاريخية ، بتعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وبالخطوة الهامة
التي اتخذت على طريق المصالحة الوطنية في المنطقة . وفي الوقت نفسه نشعر بالقلق
إزاء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي تواجهها المنطقة . ونعتقد أن
عملية التوحيد الإقليمي يمكن أن تفتح آفاقا جديدة أمام بلدان أمريكا اللاتينية خلال
هذا العقد .

وما فتئ بلدي يتابع الحالة في الجنوب الافريقي باهتمام خاص . والاحداث التي وقعت خلال الـ ١٣ شهرا الماضية تعطينا شعورا قويا بالامل في أن يسود قريبا في تلك المنطقة مناخ جديد من السلم والتقدم .

ففي المقام الاول حقق شعب ناميبيا استقلاله ، وهو جدير به حقا ، وأصبح بلده عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي . وهذا تطور هام يبرز بداية عهد جديد في الجنوب الافريقي .

كما أن التطورات الاخيرة في الجنوب الافريقي زادت من احتمالات القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض والاستعاضة عنه بمجتمع جديد موحد غير عرقي وديمقراطي في جنوب افريقيا . وقد رحبنا بالخطوات الايجابية التي اتخذها الرئيس دي كليرك منذ انتخابه في ١٩٨٩/سبتمبر ، وخاصة الافراج عن السيد نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومنظمات سياسية أخرى ، وإلغاء حالة الطوارئ - باستثناء مقاطعة ناتال - والإلغاء الجزئي لتشريع الفصل العنصري . فضلا عن ذلك ، فإن نتائج اجتماعات بريتوريا في آب/أغسطس الماضي قد أوضحت كل الوضوح عزم الطرفين على إزالة العقبات المتبقية على طريق إجراء مفاوضات مضمونية من أجل وضع نظام دستوري جديد في جنوب افريقيا . وقرار المؤتمر الوطني الافريقي وقف الكفاح المسلح أمر يستحق منا ثناء خاصا .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مجال الاقتصاد الدولي . إن مواكبة التحول العالمي ، حيث تحتل المشاكل الاقتصادية ، أكثر من أي وقت مضى ، مكانا مركزيا في شؤون السياسة العالمية ، تتطلب قدرا أكبر من التعاون في الشؤون الدولية ورؤية أكثر اتساعا .

إن تكامل الاقتصاد العالمي جعل من الضروري صياغة سياسات جديدة تلبي القدر المتزايد من الترابط فيما بين الاقتصادات الوطنية . وهذه السياسات الجديدة ينبغي أن تراعي التغييرات الجارية في أوروبا الوسطى والشرقية حتى يمكن للقرارات المتخذة في المسائل الاقتصادية أن تلبي مطالب بلدان المنطقة وتساعد في حل مشاكلها .

لقد دشن اعتماد الإعلان العالمي بشأن التعاون الاقتصادي الدولي - باشتراك فعال من جانب اليونان - عملية تغيير تشكك في النماذج والأفكار القديمة الخاصة بالتنمية ، التي كانت تتسم بالمغالاة في التبسيط ، وتطرح نهجا أكثر براغماتية لتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

وفضلا عن ذلك ، يعتبر التعاون الاقتصادي الدولي ضروريا للقضاء على العراقيل التي تعترض التجارة ولزيادة كفاءة السوق ، وتشجيع فرص الازدهار أمام الاقتصاد الوطني لكل دولة من الدول ، ومنع التشويشات في تدفق التجارة ، وكذلك في نقل التكنولوجيا وتحويل الموارد المالية . كذلك ينبغي للتعاون الاقتصادي الدولي أن يراعي أوجه التفاوت التي نشهدا بين مستويات التنمية الاقتصادية لشتى البلدان ، والسياسات الوطنية لكل بلد ، والبيئة الاقتصادية الدولية .

إن مشاكل البلدان العديدة المثقلة بالديون تعتبر مدعاة للقلق البالغ ويمكن أن تصبح ، في الامد الطويل ، تهديدا للاستقرار السياسي . إن مشكلة الديون معقدة . والوصول إلى حل منصف ومتفق عليه من الطرفين أمر لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق توخي نهج يقوم على التنمية ، في إطار استراتيحية متكاملة ذات وجهة تنموية تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد .

وفي ضوء التجربة الماضية فيما يتعلق بمشاكل المديونية والتنمية ، يشترط في الاستراتيجية الناجحة لمعالجة موضوع الديون أن توجه صوب تحقيق التدابير التالية مجتمعة : التخفيض الطوعي للديون من جانب المصارف التجارية ، وبذل جهود تكيف جادة من جانب البلدان المدينة ، وإجراء تغييرات في النظم الضريبية ونظم اللوائح التنظيمية في البلدان الصناعية . بيد أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا إذا كانت الحكومات مستعدة لدعم الاستقرار الاقتصادي عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لمواءمة اقتصاداتها مع الظروف السائدة في السوق .

وشمة مشكلة جادة أخرى تبعث على قلق المجتمع الدولي وهي مشكلة الفقر . وللتصدي لهذه المشكلة يقتضي الأمر اتخاذ تدابير شجاعة على المعVIDين الوطني والدولي على السواء . فعلى المعVID الوطني ، لا يمكن التوصل إلى حل بمجرد زيادة الإنفاق

الاجتماعي . إن ما يحتاجه الامر هو زيادة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي إيجاد الإطار المؤسسي الصحيح من أجل جذب رأس المال الاجنبي وتشجيع الاستثمار الخاص . وعلى الصعيد الدولي تعتبر زيادة المعونة الشئانية والمتعددة الاطراف لمنع المجاعة والمعاناة البشرية واجبا اجتماعيا لا محيص عنه لعالمنا .

في الاعوام القليلة الماضية ، احتلت مشكلة البيئة مركز الصدارة ، وهي الآن محل اهتمام دولي كبير . ومن واجب مجتمعنا الدولي أن يستنبط سياسة بيئية فعالة لا تضع العراقيل في وجه إقامة البنية الأساسية الصناعية اللازمة وتحقق ، في الوقت ذاته ، أهداف التنمية الشاملة لكل بلد . وتعلق اليونان أهمية بالغة على مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ ، الذي سيعتمد ، في اعتقادنا ، استراتيجية بيئية تقوم على مفهوم التنمية القابلة للاستمرار وتكفل في الوقت ذاته نقل ذلك النوع من التكنولوجيا الذي يتفق والاهداف البيئية التي تضعها السياسات الاقتصادية الوطنية نصب أعينها .

إن الزيادة الهائلة في اساءة استعمال العقاقير المخدرة وفي انتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع يشكلّ أخطر المسائل الاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي . والمشكلة التي تواجهها اليوم لا تقتصر على إطار المخدرات أو غسل الاموال . بل ترتبط بالعنف وبمفة خاصة بالارهاب والاتجار غير المشروع في الاسلحة .

واليونان عاكفة بنشاط على مكافحة المخدرات ، وهي تنظر حاليا في اعتماد تشريع جديد وسياسات جديدة من أجل التصدي للمشكلة بنجاح . وقد أسفرت تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان الأوروبية والشرق الاوسط عن زيادة أهمية طريق البلقان لتهريب المخدرات . ومن أجل التصدي للمشاكل المتصلة بذلك بشكل أكثر فعالية ، تتعاون اليونان مع البلدان المعنية في الاتحادات الأوروبية والبلقان وأوروبا الوسطى ، بغية التوصل إلى اتفاق على تدابير عملية .

إن التدابير الوطنية وحدها لا تستطيع احتواء هذا التهديد . فالعمل الدولي المتضافر هو وحده القادر على التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات بكل جوانبها . ونحن نمتدح ، في هذا الصدد ، عمل الأمم المتحدة وخاصة صندوق الأمم المتحدة لمراقبة اساءة

استعمال العقاقير المخدرة ؛ الذي يوفر مساعدة قيّمة للبلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليها . كما نرحب بقيام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة بشأن المخدرات ، باعتماد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين نأمل أن تنفذهما جميع الدول الاعضاء ، وبهذا يتوافر الإطار اللازم لمكافحة المخدرات .

بعد التقارب بين الشرق والغرب والظروف المؤاتية في العلاقات الدولية الناشئة عنه ، نعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز وتدعيم بعض مؤسسات القانون الدولي وخاصة تلك المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات واختصاص محكمة العدل الدولية .

وما فتئت حكومتي تعلق أهمية كبيرة على الالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وما فتئت تسهم اسهاما ايجابيا في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز ذلك الالتزام . وقد فعلت ذلك بوجه خاص لدى إعداد اعلان مانيلا لتسوية المنازعات بالطرق السلمية . والان نأمل أن يسفر اجتماع مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، المقرر عقده في فاليتا في أوائل عام ١٩٩١ في ظل ظروف واعدة ، لبحث هذه المسألة بالتحديد ، عن إعطاء دفعة جديدة لجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد .

كما نعلق أهمية كبيرة على تعزيز دور محكمة العدل الدولية حتى يتسنى لها أن تصبح عنصرا أساسيا في التسوية السلمية للمنازعات الدولية .

وفيما يتعلق بعقد القانون الدولي ، تؤيد حكومتي بقوة العملية ذات الصلة وتعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي بذل كل جهد مستطاع لتحقيق تلك الغاية . والفكرة التي يجب أن تكون في صميم جهودنا هي سيادة القانون الدولي . فمن غير المقبول حقا للمجتمع الدولي أن يسكت إزاء الانتهاك الصارخ لمبادئ الميثاق أو أن يقف مكتوف الأيدي إزاء النبذ والتجاهل المتعمدين لقرارات الجهاز الأعلى للأمم المتحدة .

وختاما ، أود أن أؤكد مرة أخرى على الدور البارز الذي نشعر بأن الأمم المتحدة مدعوة للاضطلاع به في الشؤون الدولية الراهنة . وتعتبر حكومتي أن لمنظمتنا رسالة أساسية ينبغي إنجازها تتصل ليس بالحفاظ على السلم والأمن العالميين فحسب ، بل أيضا بالقضاء على الفقر وحماية الكرامة البشرية .

وترى حكومتي أنه لا يمكن التغلب على الازمة الراهنة في العلاقات الدولية إلا إذا كثرنا تعاوننا ووجهنا جهودنا لتنفيذ وإعادة تنشيط كل أحكام الميثاق ، وبوجه خاص تلك التي لم تنفذ حتى الآن . ونحن نعتقد أن من شأن ذلك أن يحقق نتائج مثمرة ، وبالتالي تتعزز سلطة وهيبة الأمم المتحدة ، خاصة في نظر الأجيال الشابة في هذا العالم .

وفي الأيام القليلة المقبلة ، سيعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نفس هذا المبنى وفي هذه القاعة بالتحديد . فلنغتني هذه الفرصة وننظر في مسؤولياتنا تجاه هذه الأجيال الشابة ، ونتعهد ببذل أقصى جهودنا للمساعدة في إيجاد عالم أفضل لها ، عالم خال من الفقر ، وخال من الكراهية ، وخال من النزاع .

السيد مايتشا (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ،

يسعدني سعادة بالغة أن أنقل إليكم ، وأنتم مثلنا تمثلون دولة جزرية ، التهاني الحارة لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية شعبا وحكومة ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . إننا على ثقة من أن صفاتكم الدبلوماسية البارزة ستضمن النجاح الكامل لأعمالنا . وأود أيضا أن أنقل امتناننا إلى السيد جوزيف غاربا على الكفاءة التي أدى بها مهامه في الدورة الماضية* .

وأود أيضا أن أشيد إشادة صادقة بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده المبورة وشجاعته ومثابرته في خدمة السلم ، وهي الهدف الأساسي لمنظمتنا . إن شعوره بالمسؤولية ، وانفتاحه ، وإرادته الدؤوبة للعمل من أجل تقدم البشرية وتعزيز تضامن المجتمع الدولي ، كلها صفات تجعله جديرا بامتناننا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مافروماتيس (قبرص) .

إذا كانت مصداقية أنشطة مختلف هيئات الأمم المتحدة وثقة المجتمع الدولي قد تعززتا كثيرا في هذه الأشهر الأخيرة ، فإن مهمتنا لا تزال مع ذلك جسيمة . إن خفض التوتر بين القوى العظمى ، وإنهاء المجابهة بين الكتل والعداء بين الشرق والغرب ، يعطيان أملا في إيجاد حلول للصراعات في العالم . ويجدونا أمل في مستقبل أفضل نتيجة انهيار جدار برلين ، رمز الحرب الباردة ، ومولد الديمقراطية مجددا في أوروبا الشرقية ، وبدء نظام تعدد الأحزاب في إفريقيا . ومن المؤسف أن يجيء عدوان العراق في الخليج يوم ٢ آب/أغسطس معطلا لما كان يشعر به المجتمع الدولي من ارتياح . واليوم يسود شعور بالاشمئزاز مما حصل ونحن نأسف أشد الأسف لغزو العراق دولة الكويت . إن القضاء على دولة ذات سيادة واحتلالها وانتهاك سلامتها الإقليمية هي انتهاك صارخ للقانون الدولي ، وهي أعمال تتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق منظمنا .

وحرصا منها على حفظ السلم في هذا الجزء من العالم الذي طالما كان مسرحا لحروب بين الأخوة ، فإن حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية كانت ، في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقاهرة بعد يومين من هجوم القوات المسلحة العراقية ، إحدى الحكومات الأولى التي أدانت غزو الكويت .

وتؤيد بلدنا القرارات الشجاعة التي اعتمدها مجلس الأمن بالإجماع . فالانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من القوات واستعادة الكويت سيادتها وسلامتها الإقليمية هما وحدهما اللذان سيمهدان الطريق أمام حل سلمي . ولهذا السبب ، أناشد اخوتنا العراقيين ، نيابة عن جزر القمر حكومة وشعبا ، وباسم المبادئ الإسلامية والاخوية ، أن يسحبوا قواتهم من الكويت وأن يتبعوا أساليب سلمية لتسوية الصراع .

إن الرياح العاتية التي تهب علينا الآن قد أدت ، على أي حال ، إلى تعزيز دور الأمم المتحدة ، وإلى وضع تسوية نهائية لحرب دامت ثماني سنوات بين إيران والعراق . وقد استطاع مجلس الأمن ، لأول مرة في تاريخه ، أن يضغط بمسؤولياته ويخرج باتفاق بين أعضائه الخمسة الدائمين . إنه حدث يشجع للغاية ويعزز تعزيزا كبيرا مصداقية الأمم المتحدة . وبالنسبة إلى بلدان صغيرة مثل بلدنا الذي لا يملك جيوشا قادرة على صد عدوان علينا ، فإن التدابير الحاسمة التي اعتمدها مجلس الأمن هي أكثر من مطمئنة .

وكان رد مجلس الأمن بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره ردا واضحا لا لبس فيه إزاء عمل عدواني لا مبرر له ضد دولة عضو في المنظمة . وفي ظل هذا السياق الجديد ، لا يسع وفد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية إلا أن يعرب عن أمله الصادق فسي أن يستمر هذا الترابط وتبقى هذه الروح التعاونية الجديدة التي أبدتها الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن . فما الذي كان يحدث لو أن ذلك كله ليس إلا مجرد حالة انتهازية مؤقتة لا تلبث أن تزول ، وليست تعبيراً عن إرادة دائمة وليدة تفكر وتأن ، لا يدفعها إلا الحرص على صون سلم وأمن المجتمع الدولي بأسره ؟ فلنأمل ، على العكس ، أن تشهد منظماتنا والبشرية جمعاء عصرا جديدا يسود فيه القانون الدولي نهائيا على منطق القوة .

أليس من شأن هذا الإجماع الدولي حول غزو الكويت أن يعطينا ، لنفس السبب ، أملا جديدا يتعلق بنزاع آخر ما فتئت جمعيتنا تتناوله بانتظام لمدة عقود ، ألا وهو القضية الفلسطينية ، قضية شعب آخر طرد بالقوة من بلده ؟ نحن أبناء جزر القمر نشعر بالقلق البالغ لاستمرار الازمة في الشرق الاوسط . فهي أيضا نتيجة مباشرة للوحشية الجائرة التي يعاني منها أشقاؤنا الفلسطينيون . إن موقفنا إزاء هذه القضية لم يتغير قط : إننا نؤيد بلا تحفظ الكفاح في سبيل استعادة حقهم الشابت في تقرير المصير والاستقلال والحرية . ويتعين على المجتمع الدول ألا يقبل بعد اليوم سياسة الكيل بمكيالين : إن معاناة الشعب الفلسطيني تستأهل اهتمامنا الكامل ، وينبغي إظهار نفس الصرامة العادلة إزاء السلوك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة . ولهذا ، نؤكد من جديد تمسكنا بعقد مؤتمر سلم دولي في المستقبل القريب تحت إشراف الأمم المتحدة ، وباشتراك جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن محاسن المصدف أنه ، على الرغم من هذه الاضطرابات ، أمكن التوصل إلى حلول لبعض الصراعات الاليمة - وتشهد على ذلك حالة ناميبيا . وفي هذا السياق ، أرحب ،

بالنيابة عن حكومة وشعب جزر القمر ، بوفد ناميبيا الذي يشترك ، مثله مثل وفد لختنشتاين ، للمرة الاولى في الجمعية العامة باعتباره ممثلا لدولة كاملة العضوية فيها .

إن تحرير ناميبيا يسجل نجاح كفاح شعب في سبيل حقه الاساسي في السيادة . وبعده هذا الانتصار انتصارا لمنظمتنا ، وانتصارا لنا أيضا ، وأود هنا أن أهنيء بوجه خاص الامين العام ، السيد خافير بيريز دي كوييار ، على الجهود الدؤوبة التي بذلها في عملية تحقيق الاستقلال لذلك البلد . واليوم تخوض ناميبيا الحرة كفاحا جديدا حاسما أيضا - هو الكفاح ضد التخلف والفقر . إننا نرجو أن يقدم المجتمع الدولي مساندته لناميبيا في مواجهة هذا التحدي .

كيف لا نرحب هنا مرة أخرى بالإفراج عن نيلسون مانديلا ورفع الحظر عن حركات التحرر في جنوب افريقيا - وهي تدابير تمثل بشائر التفكيك الذي ننشده جميعا لنظام الفصل العنصري البغيض واللاإنساني . وحيث أن الرئيس دي كليرك يبدو صادقا في الجهود التي يبذلها لإيجاد حل سلمي لمشكلة أشارت لما يربو على ٤٠ عاما الاستهجان والإدانة لبلده ، لذلك ينبغي أن نشجعه حتى يتم القضاء تماما على الفصل العنصري وإقامة مجتمع متعدد الأعراق في جنوب افريقيا .

واستطرادا للحديث عن افريقيا ، كيف لا يسعدنا أن نأمل في وضع نهاية لصراعات نشبت بين الاشقاء وأدت إلى إراقة كثير من الدماء ، وإلى خسائر كثيرة في الأرواح ؟ وأنا أقصد هنا ليبيريا بصفة خاصة . إن كمبوديا التي وصلت المفاوضات بشأنها الآن إلى مرحلة حاسمة ، والتي يسعدنا أن نرحب بها ، تعطينا بلا شك مثالا على تسوية هذه النزاعات .

وتتابع حكومة جزر القمر أيضا باهتمام تطورات الموقف بشأن المسألة الكورية . ويحدونا الأمل في أن تؤدي الاتصالات التي جرت مؤخرا على مستوى رفيع بين ممثلي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى تفاهم أفضل بين الجانبين ، وأن تهيب الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية لتلك المشكلة . ووفقا لمبدأ العالمية ، وهو إحدى السمات

الاساسية للأمم المتحدة ، نؤيد تطلع الشعب الكوري إلى أن يصبح عضوا في الأمم المتحدة وبالتالي يسهم في تعزيز السلم والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

وشمة مشكلة أخرى أقل عنفا وإن كانت حاسمة بنفس القدر نواجهها نحن أبناء جزر القمر منذ ما يربو على ١٥ عاما حتى الآن : هي مسألة مايوت . ولا يسعنا هنا إلا أن نشير إلى مشكلة هذه الجزيرة من جزر القمر ، والتي سيجري مناقشتها قريبا جدا في هذه الجمعية . فمنذ ١٥ عاما حتى الآن ، نوضح للجمعية مرارا وتكرارا وبطريقة موضوعية للغاية الحقائق المتعلقة بهذا النزاع الإقليمي الذي يثير الشقاق بين جزر القمر وفرنسا . واليوم ، أود أن أعلن مرة أخرى عن تصميم رئيسنا ، السيد سعيد محمد جواهر ، وحكومته الائتلافية على ألا يألوا جهدا في سبيل إعادة جزيرة مايوت إلى أسرة جزر القمر .

مع اقتناعنا الراسخ بعدالة مطالبتنا بهذا الجزء من إقليمنا ، فإن حكومة وشعب القمر منفتحون لجميع السبل التي قد تؤدي الى تسوية سلمية من خلال التطبيق البسيط للقانون الدولي .

أليس من المؤسف أن الانفراج بين الشرق والغرب لم يؤدي بعد الى انفراج اقتصادي بين الشمال والجنوب ؟ الواقع أن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تزال محجفة للغاية وتُلقي على الضعفاء أعباء ضخمة يصعب بصورة متزايدة تحملها . ولم يتحقق الأمل في أن تستفيد البلدان الفقيرة أيضا من المزايا المتوقعة من نمو الاقتصاد العالمي . وعلى ضوء الاتجاهات الحالية ، لا يستطيع المرء أن يقطع بعدم إمكانية استمرار تدهور الحالة . وفي هذه الظروف ، يصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى إقامة اقتصاد دولي أكثر اتساما بالتعاون ، ومبني على حقيقة التكافل المتنامي للاقتصادات الوطنية .

ومن المهم جدا أن تعبئ البلدان المتقدمة النمو والبلدان الفقيرة جهودها لتتمكن ، بروح من التضامن الحقيقي ، من إيجاد حلول جديدة ليس فقط لمشكلة المديونية التي تمزق اقتصادات بلدان العالم الثالث ، بل أيضا لجميع المشاكل الأخرى التي تعوق التقدم على طريق التنمية . لقد آن الأوان لوضع نهاية للأمال الزائفة والكلمات المعسولة والانتقال الى ساحة العمل .

فيما يتعلق بإنعاش اقتصاداتنا ، نود أن نتأكد من أن التدابير المحددة التي اعتمدتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأخيرة المكرسة للتعاون الدولي ، والتدابير التي اعتمدت في مؤتمر باريس الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ستنفذ حقا ، مما قد يتيح مساعدتنا على كسر الحلقة المفرغة التي نجد أنفسنا فيها الآن نتيجة لتذبذب أسعار السلع الأساسية ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ، وتقوية الحمائية ، والانكماش العام في تدفقات الموارد المالية الى البلدان الفقيرة ، وعبء سداد الديون .

إن مشكلة المديونية ، التي ظهرت في جميع البلدان الفقيرة تقريبا في أوائل الثمانينات ، انتشرت الآن وتعمل على استدامة الازمة ، وهذا يعوق التوسع في الأنشطة ويؤثر بالنظام الاجتماعي ويهدد بصورة متزايدة الاستقرار السياسي في البلدان الفقيرة . وعلى الرغم من الجهود القوية المستمرة التي تبذل في عمليات التكيف وإعادة الجدولة ، فإن النظام الدولي المالي والنقدي الحالي يجعل من المتعذر تقريبا على البلدان الفقيرة تحمّل هذا العبء . وبطبيعة الحال ، اعتمدت بعض الدول وبعض المؤسسات ، مؤخرا ، تدابير محددة لتخفيف عبء الدين عن أقل البلدان نموا . وفي هذا الصدد ، نعرب عن امتناننا العميق لتلك الدول ، لا سيما فرنسا ، للفتنة التضامن التي أدت الى إلغاء دين جزر القمر . ولكن ، هل يكفي هذا لتحقيق أهداف العدالة التي ندعي جميعا أننا نسعى لتحقيقها ؟ هل يكفي للتخفيف من العنف الذي يُلحقه الفقر المدقع بالضعفاء ؟ ألم تقتنع الدول على نحو كاف بأن أكثر الدول حرمانا ستكون أولى ضحايا الازمة الحالية في الخليج ؟ ما هي الخيارات وما هي الأسلحة المتاحة لنا ليتسنى لنا الخلاص ؟

نحن ندرك أن تحسّن اقتصادنا الوطني يستدعي زيادة انفتاح بلداننا ، على الرغم من تدهور الإطار العالمي بعد ظهور مراكز اهتمام جديدة للبلدان الغنية الاعضاء في اللجنة المعنية بالمساعدة الإنمائية . أما بالنسبة لنا ، فإن تنمية التعاون بين الجنوب والجنوب غدت مهمة ملحة ليتسنى لنا أن نضمن تدعيم آثار المساعدة الإنمائية . وهذا ما حدانا على الأخذ بسياسة التضامن والتكامل الإقليمي بوصفها أداة فعالة للتقدم . وقد أظهر انضمامنا في عام ١٩٨٦ الى لجنة المحيط الهندي الأهمية التي تعلقها جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على توصيات الجمعية العامة المتمثلة بحاجة البلدان الجزرية الفقيرة إلى التعاون على أساس اقليمي لتكون أقدر على مجابهة مشاكلها . وانطلاقا من هذه الروح ، اعتمدت لجنة المحيط الهندي استراتيجية تدعو الى تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي وتحسين وسائط النقل والاتصالات فيما بينها ، بوصفها مسائل ذات أولوية . ولتحقيق هذا الهدف ، تحتاج لجنة المحيط الهندي

لمساعدة المؤسسات التمويلية الدولية . لذلك ، فإننا نناشد المجتمع الدولي ككل أن يقدم دعمه للنشط لمؤسستنا الفتية .

وعلى الصعيد الداخلي ، بذلت جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية جهودا لا تكل منذ انتخاب الرئيس سعيد محمد جوهر في آذار/مارس الماضي . فقد تعهد منذ أن تولي السلطة بالعمل من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ودينامي منفتح ، وتعهد بمكافحة الفساد ليتسنى العمل بحسم من أجل الانتعاش الاقتصادي والمالي في بلدنا . وبهذه الروح دخل في حوار مع جميع الفئات السياسية في جزر القمر بغية تعديل دستورنا .

من بين أولويات استراتيجيتنا الإنمائية حماية البيئة . ونظرا لأن جزر القمر بلد صغير ومزدحم بالسكان ، فإن بقاءنا يعتمد على حماية التربة وعلى وضع سياسة تحول دون تحاثلها . ولذلك ، يسعدنا أن نلاحظ أن الدول الصناعية ، التي تجاهلت على مدى عقود طويلة جميع الإشارات المنذرة بالخطر ، قد ابتداءت الآن تهتم بالبيئة اهتماما جادا . لهذا السبب ، فإننا نؤيد تأييدا كاملا اقتراح عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، على أمل أن يعتمد خطة عمل ملموسة .

إن الأرض هي تراشنا المشترك . وتتحمل جميع البلدان المسؤولية عن حماية بيئتها وميانتها ، وينبغي ألا ننسى أبدا أن الفقر وتدهور البيئة يرتبطان ارتباطا لا ينفصل .

إن تناول هذه المسائل يجب أن يتم وفقا للنهج الذي عولجت به أزمة الخليج بمعنى أن يقوم أي حل على أساس تضامن جميع الأطراف والاحترام الكامل للقانون الدولي . وليست هناك صيغة سحرية فالالتزام الحقيقي والصادق من جانب المجتمع الدولي بأسره أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أهداف السلم والحرية والعدالة للجميع .

وجزر القمر تثق في أن منظماتنا قادرة حقا على الاضطلاع بهذا العمل النبيل .

السيد الميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يشعر

وفدي بسعادة بالغة وهو يرى السيد غويدو دي ماركو يتولى رئاسة أعمال هذه الدورة للجمعية العامة في وقت له أهمية خاصة بالنسبة لمصير الانسانية . إن اسهام بلد السيد دي ماركو في حركة عدم الانحياز وقدراته وخبرته المؤكدة ضمان لنجاح العمل الذي نقوم به . إنني أود أن أقدم له التهنئة الحارة بالنيابة عن شعب كوبا وحكومتها ، وباسمي شخصيا .

وهذه بالتأكيد فرمة مناسبة لأعبر فيها عن تقديرنا العظيم للعمل الذي اضطلع

به اللواء جوزيف غاربا خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أعرب عن تمنياتي الطيبة للدولتين الجديتين العضوين ،

ناميبيا ولختنشتاين لانضمامهما إلى هذه الأسرة الكبيرة من الأمم ، وبذلك زادا من عالمية هذه الأسرة .

لقد تغير العالم ، واليوم تختلف الحالة الدولية اختلافا نوعيا عما كانت

عليه منذ عام مضى عندما اجتمعنا في نفس هذه القاعة . فقد تناقص خطر حدوث مواجهة

نووية ، وما يمكن أن يترتب على هذه المواجهة من محرقة . وهذا أمر نرحب به . كما

أحرز تقدم في المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي وينبغي أن تشارك جميع الدول في

هذه المفاوضات في إطار الأمم المتحدة .

لقد اختفت تقريبا التوترات الناشئة عن المواجهة بين الشرق والغرب ولكن السلام الذي يسود الآن ليس هو السلام الذي حاربنا من أجله ، أي السلام الحقيقي لجميع الدول القوية والضعيفة ، الكبيرة والصغيرة ، في أي قارة في العالم . إننا نقول "نعم" للسلام ولكننا نريده سلاما كريما للجميع . ونقول "نعم" للانفراج والتعاون ولكننا نريدهما للجميع ، ليس فقط بين الشرق والغرب ولكن بين الشمال والجنوب أيضا . ونقول "نعم" للتمددية وللأم المتحدة ولكننا نريدهما للجميع للدول الكبيرة والصغيرة الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها ، المتقدمة النمو والمتخلفة ، الغنية والفقيرة .

يجب ألا نواصل الدعوة للانفراج والسلام والتنمية على أساس خطوط الطول أو خطوط العرض . فهذه المشكلات تخص الإنسانية كلها وبالتالي لا يمكن وضعها على الخريطة ثم تجزئتها . ومجرد نزع السلاح لا يكفي لتحقيق السلم وكذلك لا يمكن أن يتحقق السلم دون تنمية .

لقد تغير العالم ، وبدا من وجود تناقضات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب أصبحنا الآن في عالم تزداد فيه المشكلات في الجنوب ، ولا تبدو أية علامات تدل على أن الدول المتقدمة صناعيا مستعدة للقيام بواجبها والاسهام في الجهد الدؤوب لتحقيق التنمية للشعوب التي عانت من استغلال الاستعمار والاستعمار الجديد قرونا طويلة .

وفي الشرق الأوسط ، يؤجل باستمرار عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه على قدم المساواة جميع الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وما نحن نرى الآن ، بعد انتهاء الحرب بين إيران والعراق والبدء في إيجاد حل لنتائج هذا الصراع ، أن حالة جديدة قد نشأت وهي احتلال دولة الكويت وضمتها من جانب العراق .

إن كوبا ، تمشيا مع سياستها المبدئية قد أثبتت في مجلس الأمن موافقتها على اعتماد القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي يعارض العدوان وبالمثل عارضت بعبارات قاطعة ضم

الكويت . وترى كوبا أن الامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي هو أكبر ضمان يمكن أن يقدم لجميع الأمم بأن السلم والامن الدوليين يمكن صيانتها على نحو حقيقي في ظل المناخ الذي تنادي بتوافره مقدمة الميثاق ومبادئه .

ولذلك عملنا على نحو دائم على تشجيع حل تفاوضي ولتجنب نشوب حرب لا يمكن حساب أبعادها ، وستشعر فوراً جميع شعوب المنطقة بأثارها وستترتب عليها أيضاً آثار اقتصادية خطيرة على جميع البلدان النامية بصفة عامة ، نظراً لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي . لقد اتصل الرئيس فيدل كاسترو برؤساء الدول في البلاد العربية وهرئيس حركة بلدان عدم الانحياز وبرؤساء حكومات أخرى ، وأعطى تعليمات بالخطوات المختلفة التي ينبغي اتخاذها في مجلس الأمن ذاته .

بيد أنه لا يمكن التفاوضي عن أن الولايات المتحدة تستغل هذه الازمة لكي تحقق ، بدعوى اضطلاعها بدور رجل الشرطة العالمي ، رغبتها القديمة في أن تقيم لنفسها وجوداً عسكرياً في منطقة الخليج وأن تفعل ما تشاء بالثروة البترولية للمنطقة ذات الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للعالم كله .

وتتشهد الولايات المتحدة والبلدان الغربية قوات بحرية ضخمة في تلك المنطقة . فهي ، بدعوى فرض حصار محكم على العراق ، تسعى إلى الاضطلاع بدور عسكري لم يسند له اليها أحد . والنتيجة هي ذلك الاحتمال الأشد اقلاقا والذي يتمثل في أن أعمالا عداوية قد تنشب من جراء حادث عرضي أو استفزاز متعمد وليس سبب ذلك هو تواجد السفن التي تستخدم في تسييرها الطاقة النووية فحسب بل أيضا ما تردد عن وجود حمولات نووية على بعض تلك السفن ، مما يسهم ، بالقطع ، في تفاقم الأزمة .

إن ما أعلنه بعض مسؤولي الحكومة الأمريكية رفيعي المستوى من أن ذلك الوجود العسكري يمكن أن يستمر لبعض الوقت . وأن الوسيلة الوحيدة الفعالة لحمل القوات العراقية على الانسحاب من الكويت هي استخدام القوة العسكرية ، أمر يتطلب رد فعل من جانب المجتمع الدولي الذي لا يمكنه أن يلزم الصمت ويجب عليه أن يرفض تلك الحماقات . ولقد امتنعت كوبا عن التصويت على قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) لأن أحكامه يمكن في رأينا أن تعادل اضعاف الشرعية على أعمال القرصنة السافرة التي تضطلع بها الولايات المتحدة في الخليج ، وكذا على اتخاذ تدابير لا تنص عليها المادة ٤١ من الميثاق التي استند اليها في فرض الحظر على العراق . ولذا فإننا لا نقبل دور الشرطي الذي نصبت الولايات المتحدة نفسها للقيام به ، ولا نقر ما تمارسه من ضغوط لمنع ارسال الأغذية والأدوية إلى المدنيين في العراق والكويت ، على الرغم مما تقضي به نصوص قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

ومما يشير دهشتنا أن الولايات المتحدة تصور نفسها الآن كنصير للسلم والأمن الدوليين وهي التي قضت سنوات تدك في فييت نام واستأصت على غرينادا الصغيرة ، وأرسلت مؤخرا صفوف قواتها لغزو بنما - وذلك ضمن ما ارتكبت من أعمال مماثلة على امتداد تاريخها في التدخل في شؤون الغير - ولكن مما يزيد من دهشتنا أن أولئك الذين أبدوا مرارا وتكرارا معارضتهم لتطبيق جزاءات يفرضها مجلس الأمن ضد اسرائيل لأعمالها العدوانية المتكررة واحتلالها الأراضي العربية والفلسطينية ، أولئك هم الذين ينبرون الآن دفاعا عن تلك التدابير . إن كوبا تستهجن ما تبدى بوضوح من عجلة

في اعداد واتخاذ القرارات الجديدة التي ليس لها من أثر سوى زيادة خطر الانفجار والتي لا تتفق مع ما يفترض من رغبة في استنفاد الوسائل السياسية والدبلوماسية .

ولا يحق لأي دولة أن تنصب نفسها حكما له الحق في أن يقرر أن الجهود قد استنفدت . ولا يجب على المجتمع الدولي أن يوافق ببساطة على اتجاه الحتمية الذي ينحو إلى الشيوع في قرارات مجلس الأمن . فمن رأي كوبا أنه لا يوجد أي بديل معقول عن الحل السياسي التفاوضي الذي لا بد أن ينص بالضرورة على استعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية والانسحاب الكامل لجميع القوات المنتشرة في المنطقة .

ذلك أن اللجوء إلى القوة ، بكل ما ينطوي عليه من آثار مدمرة لشعوب المنطقة وشرواتها ، من شأنه أن يجلب على بلدان العالم الثالث كارثة اقتصادية . فحتى بدون اندلاع الحرب ، تجاوز سعر برميل النفط ٤٠ دولارا . فماذا تكون النتائج فيما يتعلق باقتصادات ما يربو على ١٠٠ من دول العالم الثالث لو نشبت أعمال عنادية عسكرية بالفعل في الخليج ؟

وفي الوقت نفسه ، نود أن نكرر أن المواد الغذائية الأساسية والمعونة الطبية هما من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب كفالتها تحت أي ظرف من الظروف ، للمدنيين من مواطني العراق والكويت وكذا لرعايا الدول الأخرى في هذين البلدين . وجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن أي عملية اجلاء لن توفر حلا سريعا لجميع مواطني البلدان الأخرى ، لأن ما يربو على ٥٠٠ ألف مواطن فلسطيني لن يتمكنوا من العودة إلى وطنهم الذي لا يزال محتلا من إسرائيل .

وما زالت الشعوب في مناطق كثيرة من العالم ، تطالب باقرار السلم ، وعلى الرغم من ذلك لم تلب العملية التفاوضية بعد تطلعاتهم المشروعة .

إن كوبا تحيي اليمن الجديد الموحد الذي تغلب بفضل نضج شعبيه وحكومتيه على ما خلفه الاستعمار من تقسيم . كما أن ناميبيا الجديدة التي نالت - بعد طول انتظار وكفاح بطولي - استقلالها - الذي يشرف الكوبيون انهم أسهموا في تحقيقه - تستطيع الآن أن تتبوأ مكانتها اللائقة بيننا . وشمة مظهر آخر من مظاهر المناخ الجديد السائد

اليوم . فقد طرأت تطورات على الصراع الكمبودي . ويبدو أن أطرافه تتحرك صوب الاتفاق . ولكن العملية مازالت في مراحلها المبكرة ولم تتبلور بعد .

ما برحت حكومة أفغانستان تشاير مع توخي المرونة في انتهاج سياستها القائمة على تحقيق المصالحة الوطنية ، رغم الصعوبات التي يثيرها في وجهها أحد أطراف النزاع بدعم تمده به الولايات المتحدة على الرغم من اتفاقات جنيف . وكوبا تؤيّر موقف حكومة أفغانستان العادل .

ما زالت مسألة قبرص يكتنفها الجمود في حين لايزال البلد تحت الاحتلال العسكري . وتكرر كوبا تأييدها لحقوق الشعب القبرصي المشروعة ، وللحوار بين طائفتيه ، ولانشاء جمهورية اتحادية تضم الطائفتين حفاظا على وحدة قبرص وسيادتها واستقلالها ووضعها كبلد غير منحاز ، وكذا للقيام على وجه الاستعجال بعقد مؤتمر دولي بشأن مسألة قبرص تحت اشراف الأمم المتحدة بغية تسوية تلك المسألة .

إننا نؤيد اقامة دولة صحراوية مستقلة وذات سيادة وكذا انسحاب الادارة والقوات المغربية من اقليم الصحراء الغربية .

كما أننا نكرر تأييدنا لشعب لبنان في كفاحه العادل من أجل استعادة وحدته الوطنية وسلامته الاقليمية .

وإننا لنرجو لجمهورية الصين الشعبية النجاح في دمج تلك الاجزاء من أرضها وشعوبها ، التي اقتطعتها منها السيطرة الاستعمارية أو التدخل الامبريالي ، في سيادتها الوطنية .

ما زالت كوريا مقسمة ، وإن كانت هناك خطوات هامة تتخذ من شأنها أن تفضي إلى إعادة توحيد شطريها التي طال انتظارها . وفي هذا الصدد ، نؤكد تضامننا مع السياسة العادلة التي تنتهجها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

وفي أنغولا حيث التزمت كوبا التزاما صارما ودقيقا بتنفيذ انسحاب قواتها العسكرية بناء على الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، لم يتسن اقرار السلم بسبب أعمال يونيتا الذي تدعمه الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا والذي يتمادى في عملياته التي تزعزع الاستقرار .

وفي أمريكا الوسطى ، خفت حدة التوتر ، إلا أن شعب نيكاراغوا يجاهد الآن ، بعد أن سكت صوت البنادق ، لتحقيق الاستقرار الداخلي والتغلب على التركة الاقتصادية المثقلة التي خلفتها حرب فرضت عليه لاعوام . وفي السلفادور ، لم تكتمل العملية التي بدأت بين أطراف الصراع بمشاركة الأمين العام . وفي غواتيمالا ، تتخذ خطوات على طريق الحل الوطني ولكن لا تلوح في الأفق أي تطورات سريعة .

وثود كوبا أن تسجل مرة أخرى تأييدها لمطالب الشعب الأرجنتيني العادلة باستعادة سيادته على جزر مالفيناس ، ولمطالب بوليفيا بأن يكون لها منفذ مباشر ومفيد على البحر .

إن شعب جنوب افريقيا الذي حقق مؤخرًا من خلال نضاله الضاري بعض التغييرات الاجتماعية مما أفسح للقوى التي تمثله مجالًا سياسيًا ، لم ينجح بعد في إزالة جميع الحواجز القائمة أو في القضاء على سياسة الفصل العنصري قضاء مبرما . ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدعوة إلى الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب افريقيا . وتؤكد كوبا أن الفصل العنصري غير قابل للإصلاح بل ينبغي استئصاله من جذوره .

وفي أمريكا ، ما زال البورتوريكيون ، وهم أشقاؤنا بحكم الدم والنضال ، لا يعرفون متى ينتهي اعتبار بلادهم إقليما خاضعا لاستعمار الولايات المتحدة . والواقع إنه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، تجري محاولات للاستمرار في عرقلة تقدم البورتوريكيين على طريق تقرير المصير باستخدام ما يسمى باستفتاء الشعب أو الاستفتاء العام الذي تنظمه حكومة الولايات المتحدة ، بينما تُهيأ الظروف للاستمرار في نشر الشركات عبر الوطنية والقواعد النووية في الإقليم ، في محاولة غير مجدية لتغيير هويتها الأمريكية اللاتينية الحقيقية وجذورها التاريخية والثقافية .

وبرغم الانتصارات الأكيدة التي أحرزها النضال ضد الاستعمار في السنوات الأخيرة ، علينا ألا ننسى أن هناك ما يزيد عن ٢٠ إقليما تسكنها ملايين عديدة ما زالت تترجح تحت السيطرة الاستعمارية . ويتعين على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها حتى يصبح هذا العقد هو العقد الأخير للاستعمار .

إن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد المناسب اليوم للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه الجنس البشري . ولا شك أن مشكلة البيئة ، ومشكلة المخدرات ، واحتياجات الأطفال ، تقتضي كلها اهتماما عالميا متعمقا حتى يمكن التوصل الى صيغ فعالة لحل تلك المشكلات . بيد أنه بالنسبة لجميع هذه القضايا ، يتعين على كل واحد أن يتحمل نصيبه من العبء ، ومن الخطأ أن تختص البلدان النامية بإداء المهمة الأساسية ، أو أن تلقى المسؤولية الكبرى على عاتقها .

ويعد المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، والذي عقد مؤخرا في كوبا وزاد مستوى المشاركة فيه عن المؤتمرات السابقة ، وأحرز نتائج اعتبرتها الأمم المتحدة والمشاركين فيه نتائج ناجحة للغاية ، يعد مثالا على كيفية مواجهة مشكلة الجريمة وهي مشكلة آخذة في التفاقم .

ولا يمكننا إغفال مسألتين رئيسيتين : نزع السلاح والمشاكل الاقتصادية .

إننا ننظر الى نزع السلاح لا باعتباره ضرورة فقط ، وإنما باعتباره أولا وقبل كل شيء ، واجبا حتميا لكي يسود السلم . وهناك تقدم ، نرحب به ، أحرز في العملية

الجارية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين في مجال خفض الاسلحة النووية والقضاء عليها ، وبالتالي استبعاد التهديد بالمواجهة النووية ، ولكن الخطر لم يقض عليه بعد ، ولا نستطيع القول بأن التقدم الذي أحرز لا يمكن عكس اتجاهه .

وتؤيد كوبا امكانية الانتقال من الحظر الجزئي للتجارب النووية وهو الوضع السائد حاليا الى الحظر الكامل ، وهو الامر الذي يتماشى مع مطالب المجتمع الدولي . ويثبت الفشل الذي منى به المؤتمر الاستعراضي الاخير لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية حيث تعذر التوصل الى اتفاق بشأن اعتماد الإعلان الختامي ، أن هناك قوى ، وخاصة في الولايات المتحدة ، لا تزال تقاوم وقف التجارب النووية .

ونحن نرحب بأن المفاوضات الجارية بشأن خفض الاسلحة التقليدية في أوروبا ، بما يتفق مع السمات الخاصة لتلك المنطقة ، تمضي الى الامام .

وشمة جهد مكثف يبذل حاليا فيما يتعلق بموضوع الاسلحة الكيميائية ، ومع ذلك تظل بعض المسائل باقية دون أن تحسم . وستواصل كوبا العمل في هيئة التفاوض بهدف الإسراع باعتماد اتفاقية لا تضع قيودا وعقبات أمام النمو الاقتصادي للبلدان النامية في هذا الميدان ، ولا تؤدي بحال من الاحوال الى التمييز بين الدول الاعضاء ، أو تؤدي ، عن طريق احتفاظ دول أخرى بترساناتها الكيميائية ، الى إضعاف أمن أطراف الاتفاقية الذين لا يملكون أسلحة كيميائية .

وفي المجال الاقتصادي ، يشير التناقض بين بصيص الضوء الذي يلوح على الساحة السياسية العالمية ، والظلال التي تسود بوجه عام في العلاقات الاقتصادية الدولية القلق الشديد . وفي حين توجد عملية من الانفراج التدريجي وتوثيق العلاقات بين الدولتين الرئيسيتين وبين الشرق والغرب ، فإن العلاقات بين الشمال والجنوب تزداد قتامة يوما بعد يوم .

وقد لاحظنا أن هوة التفاوت التي تفصل بين مستويات التنمية في الدول الصناعية ومثيلاتها في البلدان المتخلفة قد أصبحت أكثر عمقا ، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان العلم والتكنولوجيا .

وقد تجاوزت السلبات التي أدانها الرئيس فيدل كاسترو في عام ١٩٧٩ في هذه القاعة جميع الابعاد ووصلت عبر السنوات الى مستويات تفوق التصور . وأسوأ ما في الامر أن احتمالات حل حقيقي دائم غير قائمة : فآزمة الديون ، وصافي التحويل العكسي للموارد المالية ، والتدهور المتزايد في معدلات التبادل التجاري ، والخصائصة ، وانكماش مصادر الائتمان من أجل التنمية ، تعني أن هناك حالة اقتصادية تدعو الى اليأس الكامل وانعدام الامن الاجتماعي المطلق لبلداننا . وقد بدأت هذه الحالة تتبدى في شكل انفجارات عنيفة من عدم الاستقرار الاجتماعي .

وموقف كوبا من أزمة الديون الخارجية معروف للمجتمع الدولي ، فالأزمة كما بين الرئيس فيديل كاسترو ، أصبحت الآن القصة الرئيسية التي تعترض طريق التنمية ، وهي الاداة الرئيسية للنهب المالي وهي أحدث شكل للتبعية للاستعمار الجديد التي تفرضها البلدان المتقدمة . وهناك حاجة ماسة لإيجاد حل سياسي شامل للقضاء على هذه الآفة ، ولا بد أن يتضمن ذلك الحل إلغاء ديون البلدان النامية كلها الغاء تاما .

وإحدى النتائج المترتبة على أزمة الديون هي التدهور الدائم في مستويات المعيشة في بلدان العالم الثالث . فهناك حوالي ٦٠ في المائة من السكان في سن العمل يعانون من البطالة ؛ ويعيش أكثر من ٩٥٠ مليون شخص في فقر مدقع ؛ ويعاني ١٩٥ مليون طفل دون ٥ سنوات من الجوع ؛ ويزيد معدل وفيات الاطفال في البلدان النامية ١٠ مرات عنه في البلدان المتقدمة النمو ؛ ويموت ٤٠ ٠٠٠ طفل يوميا ومعظمهم من أمراض يمكن الوقاية منها ومن سوء التغذية ؛ ويعاني ٩٠٠ مليون شخص بالغ من الامية ؛ ويعيش مئات الملايين من البشر في بؤس . وقد دفعتنا هذه الحالة المملقة للنظر الى أن نطلق على الثمانينات اسم العقد الضائع للتنمية . وكلما تأخرنا في اتخاذ قرار مضمون بشأن هذه المشكلة الدقيقة كانت نتائج القعود عن العمل أكثر خطورة .

ولا يشك كل من الدائنين والمدينين الآن في أن الدين الخارجي للبلدان المتخلفة لا يمكن سداه ، بل ولا يمكن تدبيره أيضا . وان مختلف الطرائق الرامية الى مبادلة الديون بالاستثمارات لا تشهد فقط بأن ثمة تسليما عاما بهذه الحقيقة ، بل تنم

أيضا عن أن الدائنين يتدافعون بياس من أجل التخفف بأقل تكلفة ممكنة من ديون يعلمون أنه يتعذر عليهم تحصيلها . وبالمثل ، أثبتت مختلف الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الغربية المتقدمة في محاولة لحل الازمة أنها غير كافية ومحدودة الأفق ، بحيث لا يمكن للمرء أن يتكلم عن استراتيجية عالمية للديون على الإطلاق .

ومع ذلك ، فكوبا مستعدة ، وهي تأخذ في حسابها الحالة الاقتصادية الهشة لبلداننا جميعا ، أن تقر وتنفذ مبادرات لا تشكل سيغا مضمونية ، ولكنها مع ذلك تعالج المشكلة من وجهة نظر متكاملة وابتكارية . وهذا يعني إجراء تخفيضات جوهرية في الديون ، ومعالجة جميع أنواع الديون معالجة شاملة ، واتخاذ تدابير اضافية بشأنها .

وبهذه الروح ، تؤيد حكومتي تأييدا تاما النتائج التي توصل إليها المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي المعني بالديون الخارجية ، الذي عقد مؤخرا تحت إشراف المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ويمكن أن تكون هذه النتائج بداية طيبة لبذل جهود جادة من أجل تحقيق تسوية للمديونية التي تطحن شعوبنا .

يواجه بلدي - أسوة ببقية بلدان العالم النامي - نظاما تمييزيا مجففا للعلاقات الاقتصادية الدولية . وأيا كانت الجهود التي قد تبذلها بلدان منفردة فسي هذا الاتجاه أو ذاك ، فإنها ستظل دائما محدودة في عالم تسوده الاختلالات التي ذكرتها . ومن ثم تعيد كوبا من جديد تأكيدها على صحة مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونحن مقتنعون بأن التعاون الاقتصادي الحقيقي الذي يفي باحتياجات التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان النامية يتطلب - على الأقل - تطبيق تلك المبادئ بالإضافة إلى اتخاذ تدابير إضافية أخرى مثل إلغاء الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث ، ووضع قواعد التعاون العالمي في مواجهة مشاكل البيئة والتنمية ، والاسهام الدولي في العمليات الضرورية للتكامل الاقتصادي في تلك البلدان ، وغير ذلك .

لا يعني أن أختتم كلمتي دون أن أوضح أن الضغوط والتهديدات ما زالت - كما كانت في السنوات السابقة - توجه ضد شعبنا من قبل دولة مجاورة لنا من ناحية الشمال . فحكومة بوش هي الحكومة الثامنة للولايات المتحدة التي تواصل القيام بالأعمال العدوانية والعدائية ضد كوبا . لقد مضت حكومة الولايات المتحدة إلى أبعد الحدود في انتهاك القانون الدولي وعلى وجه الخصوص اتفاقية نيروبي لعام ١٩٨٢ ، وذلك بأن نفذت مشروعا لاقتحام مجال اذاعتنا المرئية بهدف زعزعة الاستقرار وذلك عن طريق محطة إذاعة مرئية للبث دون ترخيص توجد قاعدتها الأساسية في أراضي الولايات المتحدة .

ونحن نعلن بغفر أنه أمكن - عن طريق ذكاء شعبنا وتماسكه - احباط هذا العمل العدواني الجديد للولايات المتحدة بتكلفة بسيطة من جانب كوبا ، وأن هذا الاشارة من اشارات القرصنة قد استؤصلت تماما من أراضينا . كما بدأنا الآن في القضاء على محطات الإذاعة المسموعة الموجهة أيضا من أراضي الولايات المتحدة لنفس الأغراض .

ومع ذلك ، لا يزال الحصار الاقتصادي الإجرامي الذي فرضته علينا الولايات المتحدة مستمرا جنبا إلى جنب مع انتهاك مياھنا الإقليمية ومجالنا الجوي في القاعدة البحرية التي تحتفظ بها الولايات المتحدة على نحو استبدادي في بلدنا بالإضافة إلى ما تقوم به من مناورات عسكرية عدوانية في أرجاء بلدنا .

إن كوبا تكرر - كما كررت في الماضي - مطالبتها العادلة باستعادة الأرض التي احتلتها الولايات المتحدة احتلالاً غير مشروع من ترابنا الوطني . إن أقصى أملنا هو أن نعيش في سلم وأن نستخدم كل مواردنا لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية النبيل . ومع ذلك ، فإن العمى السياسي لأكثر الدوائر رجعية في الولايات المتحدة يقضي بها إلى أن تواصل بعناد محاولتها التي لا طائل من ورائها لإذلال الثورة الكوبية . ولقد قلنا من قبل ونقولها ثانية اليوم : إن الاشتراكية التي بناها شعبنا جاءت نتيجة لنضاله والآن يدافع شعبنا عن هذه الاشتراكية بوصفها أعلى ما يملك نظراً لأنها جلبت معها العدالة الاجتماعية التي كانت قد وطئت بالأقدام على مر سنين طويلة بالإضافة إلى السيادة الحقيقية والاستقلال الوطني . إن ذلك الشعب الذي عرف العدالة والاستقلال والتحرر لن يتخلى عنهما أبداً وسيدافع عنهما حتى النهاية .

إن الموقف واضح تماماً بالنسبة للكوبيين أي بالنسبة لـ ١٠ ملايين من الرجال والنساء الذين يعملون ويبذلون ويبنون وهم على استعداد للدفاع عن شئ ما قاموا به من عمل : فهم يدركون أن النضال من أجل الثورة ، من أجل الاشتراكية ، ليس نضالاً من أجل حياة أفضل فحسب بل إنه الطريق الوحيد للدفاع عن استقلالنا وعن هويتنا الوطنية . ولن نتخاذل في ذلك المسمى ونحن على ثقة من أن النصر هو النهاية الوحيدة الحتمية لنضالنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم

الآخر لبعد ظهر اليوم .

والآن سأعطي الكلمة للممثلين الذين يودون أن يتكلموا ممارسة لحق الرد . فهل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن تدلى بها الوفود من مقاعدها .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إنه لمن المؤسف حقاً ، لكن ليس من غير المتوقع ، أن يتعين عليّ أن أمارس حقّي في الرد لأرد على بعض التصريحات التي أدلى بها اليوم ممثل كوبا . وإنه لمن المؤسف حقاً لكنه من غير المستبعد أن تتجاهل كوبا روح التعاون والتوفيق الإيجابية التي سادت ردهات هذه المنظمة منذ اللحظة الأولى لافتتاح الدورة . فكما قال وزير خارجية كوبا إن العالم قد تغير لكن يبدو أن كوبا لم تتغير .

إن اللهجة الاستغرافية والتحريفات التي قدمها ممثل كوبا لم يندفع بها أحد . فكوبا تسعى إلى تحويل الانظار عن أوجه الفشل والقصور التي منيت بها ثورتها القمعية التي تركت شعبها بعد ٣٠ سنة من الديكتاتورية ما زال يتطلع إلى أبسط حقوق الإنسان والحريات التي تتمتع بها الآن الغالبية العظمى من جيرانه في أمريكا اللاتينية . ونظراً لتأخر الوقت سأقتصر مساء اليوم على أن أتناول بإيجاز نقطتين من النقاط التي أثارها وزير خارجية كوبا .

أولاً : إننا نعترض على ما أشار إليه بخصوص بورتوريكو ، التي قامت هذه الجمعية العامة نفسها منذ سنوات برفعها من قائمة البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي - وأود فقط أن أعرب عن الأمل في أن يتمتع شعب كوبا في يوم ما بالحريات التي يتمتع بها حالياً مواطنونا في بورتوريكو ، وهي تتضمن حرية الانتخابات وحرية التعبير وحرية الاتصالات أيما كان مصدرها .

ثانياً ، إن ملاحظات وزير خارجية كوبا المتعلقة بتصرفات الولايات المتحدة في الخليج الفارسي إنما تشير غرضي فلعل كل فرد في هذه الجمعية يعلم أن القوات التابعة للولايات المتحدة الموجودة في المنطقة إنما هي هناك بناء على طلب حكومتَي الكويت والمملكة العربية السعودية ، وتعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وقد أعلننا على الملأ أن قوات الولايات المتحدة الموجودة في المملكة العربية السعودية وتلك

الموجودة بناء على طلب الكويت سترحل بمجرد أن يطلب منها هذان البلدان ذلك . ومن الواضح أيضا أن السعودية طلب من أكثر من ٢٠ بلدا آخر أن يمدّها بالعتاد والافراد لتعزيز دفاعها ضد أي غزو محتمل من جانب العراق . فالولايات المتحدة ليست بحال من الأحوال بمفردها إذ أن أكثر من اثني عشر بلدا أرسل سفنا للمشاركة في الجزء البحري من الجهد الرامي إلى صد عدوان العراق على الكويت .

لكن يبدو أن ممثل كوبا بمنأى عن اجماع هذه المنظمة وتضامنها في جهودها الرامي إلى إيقاف بل وصد عدوان العراق على الكويت ، ذلك العدوان الذي يهدد بالخطر أيضا بلدانا أخرى في المنطقة ، وهو عدوان يشذ تماما عن نوع العالم الذي نحاول ، في هذه القاعة ، أن نرسمه في عصر ما بعد الحرب الباردة .

وأطلب من وفد كوبا أن يتأمل مليا وبجدية في مشاركته في هذه المنظمة . وقد أن الاوان الآن لكوبا كي تبدأ في قبول المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة . وقد حان الوقت لها كي تطرح جانبها الديموغرافية والتحريرات وأن تشارك في هذه الروح الجديدة من التعاون والحرية التي تزداد وضوحا في أرجاء العالم حتسّى بالرغم - بل وعلى وجه الخصوص من أجل - ما تتعرض له روح الحرية هذه من خطر من جراء العدوان الصارخ في الخليج الفارسي .

السيد لوبيز ديل آمو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قال ممثل

الولايات المتحدة ، إن الكلمة التي ألقاها وزير خارجية كوبا كانت أمرا يؤسف له وأنه عجز عن أن يأخذ في اعتباره روح التوفيق . والذي يؤسف له حقا هو أن حكومت الولايات المتحدة لم تغير سياستها أساسا لا تجاه جمهورية كوبا فحسب بل تجاه شعوب العالم الثالث بشكل عام . لقد حدثت حقا تغييرات في العالم . ويأسف ممثل الولايات المتحدة لأن كوبا لم تواكب تلك التغييرات .

والواقع أن كوبا بلد يتطور ويتغير بشكل مستمر كما تتغير الحياة ذاتها ولكن الذي لم يتغير ولن يتغير في كوبا هو مبادئها ، وهي المبادئ التي استطاع بها شعب صغير بأمل أن يدافع عن استقلاله في مواجهة العدوان المستمر الذي تمارسه أقمرة دولة على وجه الأرض .

ولو كانت كوبا بلدا دكتاتوريا يرفض احترام حقوق الإنسان ، ولو كان النظام القائم في كوبا نظاما معاديا لما تمكنا من الصمود أمام كل أعمال العدوان العسكري والاقتصادي والسياسي التي ما فتئت الولايات المتحدة تشنها ضد بلدنا على مدى ثمانين إدارات متعاقبة . إن السبب الذي أبعدنا عن نظام الاقتصاد السوقي للولايات المتحدة الذي يهمل له ، ويقال إنه نموذج ديمقراطي هو على وجه التحديد الثورة الكوبية التي مكنتنا من القيام بثورتنا التي أعادت لكل مواطن كوبي كرامته كاملة . وهذا هو السبب الذي أمدنا بالقوة اللازمة للانطلاق بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي أنجزناها بنجاح والتي سنستمر فيها .

وتساءل ممثل الولايات المتحدة عن الأسباب التي جعلتنا نشعر بقلق إزاء وجود القوات الأمريكية في الخليج . والواقع أن لدينا أسبابا كثيرة لذلك . فقد علمتنا تجربتنا أن قوات الولايات المتحدة التي ذهبت إلى بورتوريكو عام ١٨٩٨ ، أي منذ ما يقرب من قرن من الزمان لا تزال موجودة هناك ، ولا تزال تسيطر على ذلك البلد وتعامل كمستعمرة .

وفي عام ١٨٩٨ وصلت القوات الامريكية إلى كوبا أيضا وهي لا تزال تحتفظ بقاعدة عسكرية لها فوق اراضيها في خليج غوانتانامو ضد إرادتنا .

ليست حكومة الولايات المتحدة هي التي يمكن أن تعطينا دروسا عن التضامن في هذا المحفل . إن كوبا هي التي دلت بسلوكها على تمسكها بالتضامن ، ويشهد على ذلك ممثلو دول العالم الثالث الحاضرون هنا . ومن الطبيعي أن كوبا تقبل ميثاق الأمم المتحدة وتعمل من أجله ومن أجل كفالة احترامه . إن الذي ينتهك الميثاق هو حكومة الولايات المتحدة كلما يحلو لها أن تفعل ذلك ولا تولي أي احترام له .

ولو كان يتعين ايجاد روح جديدة ، فإن هذه الروح يجب أن تأتي من حكومة الولايات المتحدة التي ينبغي لها أن تُجري تغييرات حقيقية في سياستها الخارجية وأن تحترم مبادئ الميثاق ، وتتخلى حقا عن سياساتها القائمة على التوسع والهيمنة .

وينبغي للولايات المتحدة أن تتعلم أن احترام حقوق الآخرين هو الركيزة الأساسية للسلم ، كما أوضح بينتو خواريز .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥